Document: EB 2019/128/R.52
Agenda: 10(b)
Date: 5 November 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مرحلي بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Guoqi Wu
نائب الرئيس المساعد والقائم بالأعمال
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
رقم الهاتف: 2880 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: g.wu@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Ronald Hartman
مديرة شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2610 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Shantanu Mathur
كبير موظفي الشراكات
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2515 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.mathur@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة
روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2019

للعلم

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الاستثمار في السكان الريفيين

برنامج الأغذية العالمي WFP wfp.org/ar

معلومات أساسية

1- في الوثيقة المشتركة الصادرة عام 2016، التزمت وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما بتزويد مجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلسين التنفيذيين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بمعلومات سنوية محدّثة عن كيفية عملها معًا على المستويات القطري والإقليمي والعالمي. ويوفر هذا التقرير عن التقدم المحرز أحدث المعلومات التي قُدّمت إلى الأجهزة الرئيسية للوكالات الثلاث التي اشتركت جميعًا في إعداده. وكما في نسخة عام 2018، تسلط هذه الوثيقة المحدّثة المشتركة الضوء على الكيفية التي تعمل بها الوكالات الثلاث معًا في سياقات معينة، وتعرض أمثلة على جهود التنسيق المعززة بموجب ثلاث من الركائز الأربع للتعاون في ما بين الوكالات التي يوجد مقرها في روما: (1) التعاون على المستويين القطري والإقليمي؛ (2) التعاون العالمي؛ (3) التعاون في المجالات المواضيعية؛ ويتضمن هذا التحديث المشترك أيضًا تحديثًا موجزًا عن الركائز الأربع للتعاون بين تلك الوكالات؛ (4) والاشتراك في توفير الخدمات المؤسسية فيما يرد مزيد من التفاصيل ضمن *الملحق*.

مقدمة

2- لقد انقضت أربع سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة 2030 (خطة 2030)، ومع ذلك تشير الأدلة حتى الآن أننا متأخرون عن بلوغ هدفنا المتمثل في عالمٍ خالٍ من الجوع بحلول عام 2030. ووفقًا لتقرير عام 2019 عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، تتزايد مرة أخرى معدلات الجوع في أفريقيا وجنوب آسيا وأجزاء أخرى من آسيا، وعلى مستوى العالم ككل يعاني الجوع ما يصل إلى 820 مليون شخص. ويدرك المجتمع العالمي، كما تدرك الوكالات الثلاث، ضرورة تسريع وتيرة العمل على عكس اتجاه تصاعد الجوع وسوء التغذية التي تهدد بحرفنا عن مسار عقد من الإنجازات وصولًا إلى عام 2030. وسيتطلب ذلك نُهُجًا شمولية وشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين واستثمارًا ابتكاريًا في مبادرات تحويلية تركّز على معالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية التي تمتد عبر العلاقة الترابطية ما بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام.

3- وتنخرط الوكالات الثلاث انخراطًا كاملًا في تنفيذ إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كوسيلة لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة ككل وتعزيز تعددية الأطراف. وقد أتاحت خطة إصلاح الأمم المتحدة فرصة فريدة لتعزيز التعاون في ما بين الوكالات الثلاث بغية تحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع، وفي نهاية المطاف تحقيق تطلعات خطة 2030، وخاصة تحسين الأمن الغذائي والتغذية ورفاه المجتمعات المحلية الفقيرة في الأقاليم جميعا. ولدى القيام بذلك، أدركت الوكالات الثلاث أنه كي تنجح خطة إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون الشراكات ذات قاعدة واسعة وهادفة. ولذا،

بينما تعاون الوكالات الثلاث أساسي لتحسين فعاليتها وكفاءتها، إلاّ أنه يتعين عليها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الاستفادة أيضًا من شراكات مع الجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى – بما في ذلك الحكومات – وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أوّلًا– مذكرة تفاهم ثلاثية

4- في عام 2018، وقعت الوكالات التي توجد مقارها في روما مذكرة تفاهم مدتها خمس سنوات، التزمت فيها بالعمل على تحقيق نتائج جماعية، بالاستناد إلى المزايا النسبية لكل منها وضمن أطر زمنية متعددة السنوات. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون والتنسيق على المستويات العالمي والإقليمي والقطري لتوفير دعم معزز للبلدان الأعضاء. وتحدد المذكرة مجالات توفير الدعم الشامل والمتكامل، بما في ذلك العمل معًا على عمليات التخطيط الوطنية مع الحكومات، كما على صياغة نتائج وبرامج وعمليات تقييم مشتركة. وتشمل المذكرة أيضًا التشارك في تحليل البيانات والمساءلة المشتركة عن النتائج الجماعية والاستمرار في التشارك في الخدمات المؤسسية.

ثانيًا– خطة العمل لتنفيذ مذكرة التفاهم

5- وضعت الوكالات الثلاث خطة عمل لجعل الأحكام الرئيسية لمذكرة التفاهم قابلة للإعمال[1] وهي تغطي فترة سنتين (2019–2020). وقد صادقت الجماعة الاستشارية المشكّلة من كبار المسؤولين بالإجماع، في اجتماعها الذي عقد في مايو/أيار 2019، على خطة العمل المشتركة هذه واتفقت على أنها وثيقة عمل إدارية ستستخدمها الجماعة الاستشارية لتوجيه التعاون في ما بين الوكالات وتوطيده. وستقوم جهات الاتصال للوكالات الثلاث برصد الأداء في إنجاز الأنشطة وتقدم إلى الجماعة الاستشارية معلومات محدّثة عن تنفيذها.

6- واستنادًا إلى خطة العمل، سيشكّل تقييم شامل للتقدم المحرز والإنجازات والدروس المستفادة أساس التقرير المرحلي المشترك لعام 2019 عن تعاون الوكالات الثلاث، على النحو المبين أدناه. وسيتواصل توفير أحدث المعلومات للدول الأعضاء عن التقدم المحرز من خلال المنصات المشتركة القائمة بين كل من الوكالات الثلاث وجهازها الرئاسي.

ثالثًا– التعاون على المستوى القطري

7- تركّز الوكالات الثلاث على تعزيز التعاون القائم على المستوى القطري وتوسيع نطاق المبادرات في مجالات صياغة النواتج المشتركة وصياغة البرامج المشتركة وعمليات التقييم المشتركة للأمن الغذائي والتفاعل ضمن مجموعات مواضيعية وتنمية القدرات ومبادرات القدرة على الصمود والتكيّف وعمليات التأهب للطوارئ والاستجابة لها.

[1] تعتبر خطه العمل خطه متجددة سيجري تحديثها على أساس سنوي.

8- وقدّم أكثر من 70 مكتبًا من المكاتب الإقليمية والقطرية للوكالات الثلاث تقارير عن جهوده التعاونية. والمعلومات المقدّمة واسعة وعميقة، ولذا سنسعى في هذا القسم إلى تلخيص بعض النقاط الرئيسية للتعاون بين الوكالات الثلاث على المستوى القطري.

9- تعمل الوكالات الثلاث معًا على نحو وثيق لضمان مستويات عالية من الطموح والفعالية في الجيل الجديد من *إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية* الذي يجري إدخاله في جميع الأقطار التي تعمل فيها برامج الأمم المتحدة. وفي سياق إطار التعاون الجديد، تعمل الوكالات الثلاث معًا لضمان أن يجري تناول المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتحول في النُظم الريفية والغذائية بطرق تعكس مساهمتها المحتملة الوفيرة في تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة.

10- وتتعاون الوكالات الثلاث بنشاط في إطار الأهداف المتداخلة في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة خلال وضع أطر البرمجة القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والخطط الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي. وفي هذا السياق، تواصل الوكالات الثلاث أيضًا استكشاف الفرص المتاحة لوضع برامج مشتركة. وقد أجريت مشاورات مشتركة نتج عنها تحديد مجالات للتعاون والشراكة. وتستكشف الوكالات الثلاث فرص تمويل مجمّع قد توفر إمكانية تمويل أنشطة مشتركة.

11- وعلى المستوى التشغيلي، تقوم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بزيارات ميدانية مشتركة لتعزيز أوجه التآزر في الأنشطة الجارية. وفي أعقاب الزيارات الميدانية المشتركة، أُطلقت إجراءات مشتركة لتعزيز برامج ومشاريع كل منها. وعلاوة على ذلك، تواصل الوكالات الثلاث والحكومات تنفيذ المجموعة الواسعة من المشاريع والبرامج القائمة ذات الأهمية المركزية لكل بلد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعرض الملاحق أمثلة من عدة بلدان لإعطاء فكرة عن مدى اتساع التعاون في ما بين الوكالات الثلاث وعمقه.

الاستراتيجيات القطرية المشتركة

12- تماشيًا مع الالتزامات التي تعهدت بها كل وكالة من الوكالات الثلاث لجهازها الرئاسي، يجري استكشاف طرق لمزيد من التعاون المنهجي. وعلى وجه التحديد، التزمت الوكالات الثلاث بوضع خطط وبرامج استراتيجية مشتركة على المستوى القطري في بلدان ثلاثة على أساس تجريبي. وبعد إجراء مشاورات داخلية واستنادًا إلى عدد من المعايير التي اتفق عليها، اختيرت البلدان التجريبية الثلاثة التالية وتمت المصادقة عليها في اجتماع الجماعة الاستشارية الذي عقد في مايو/أيار 2019: لأمريكا اللاتينية/منطقة البحر الكاريبي–كولومبيا؛ لآسيا/المحيط الهادئ–إندونيسيا؛ لأفريقيا–النيجر. وتسعى الخطط القطرية المشتركة إلى تحقيق تعاون أكثر اتساقًا وفعالية منذ البداية بالاستفادة من مواطن القوة والمزايا النسبية والنواتج والمخرجات المحددة في أطر البرمجة القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والخطط الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي، وفي الأطر القائمة في كل من البلدان المعنية. وإلى ذلك، ستواصل كل من الوكالات الثلاث الاسترشاد بالخطط الاستراتيجية القطرية/أطر النتائج الخاصة به والمساءلة إزاءها. هكذا، تهدف الخطة المشتركة إلى دعم رؤية جماعية استراتيجية دون أن تحل محل استراتيجية كل من الكيانات الثلاثة.

13- ولدى وضع الخطط والبرامج المشتركة في البلدان التجريبية الثلاثة، قصدت الوكالات الثلاث تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تصميم وتنفيذ وقياس أثر الخطط القطرية المشتركة وربما الأنشطة التكميلية/البرامج المشتركة دعمًا للنواتج الجماعية المتفق عليها التي تساهم في أولويات السياسات الوطنية، استنادًا إلى القدرات التحليلية لكل وكالة من الوكالات الثلاث وأدواتها ومبادراتها؛

(ب) مواءمة مساهمات الوكالات الثلاث في التفكير الاستراتيجي والبرامجي على نطاق المنظومة في سياق خطة إصلاح الأمم المتحدة الجارية، وخاصة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد؛

(ج) تعزيز الدعوة المشتركة لتعكس على نحوٍ وافٍ أهمية الأمن الغذائي والتغذية والزراعة (الأغذية) المستدامة والتنمية الريفية، وخاصة في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد ذات العلاقة عبر أهداف التنمية المستدامة في تخطيط التنمية الوطنية وتحديد الأولويات السياساتية الوطنية وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) دعم اختيار مقاصد أهداف التنمية المستدامة المناسبة للسياق الوطني على أساس أولويات الحكومات والبيانات المتوفرة وتحليل الثغرات؛

(هـ) ووضع نموذج للتعاون يمكن تكراره وتكييفه والبناء عليه في بلدان أخرى.

رابعًا- التعاون على المستوى الإقليمي

14- يواصل التعاون على المستوى الإقليمي ضمان أن تكون الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة متماشية مع استراتيجيات وأطر الوكالات الثلاث على المستوى العالمي ومكملة لها، فضلًا عن التماشي والتكامل مع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات، لتحقيق أهداف خطة 2030.

إصدار تقرير *جمع وتحليل التعاون في العمل الثنائي أو الثلاثي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2012-2017*

15- في فبراير/شباط 2019، أصدرت الوكالات الثلاث تقريرًا بعنوان "*جمع وتحليل التعاون في العمل الثنائي أو الثلاثي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2012-2017*". ويعرض هذا التقرير مجموعة من الإجراءات المشتركة الثنائية والثلاثية التي اتخذتها الوكالات الثلاث في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال فترة السنوات الست ويقدم تحليلًا لها. ويركّز التقرير على المجالات التالية: (1) العوامل التي يسّرت أو قيّدت التعاون بين الوكالات؛ (2) وتقييم التنفيذ المنسق والتكميلي للإجراءات المتخذة، وخاصة لدعم البلدان في تناولها للمقاصد المحددة في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة؛ (3) ومسارات العمل واستراتيجيات التدخل الممكنة على أساس قطري وعلى أساس إقليمي وفرعي.

الشرق الأوسط

16- يجري حاليًا بذل جهود عدة للقيام ببرمجة مشتركة للقدرة على الصمود والتكيف في الشرق الأوسط. وتقوم جهات الاتصال الفنية الإقليمية لكل من الوكالات الثلاث بالعمل معًا على تصميم برنامج مشترك للقدرة على الصمود

والتكيف يركّز على دعم الهدفين 2 و1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين بتحسين الأمن الغذائي وسبل العيش في مصر والعراق والأردن واليمن. ويجري الآن الاتصال مع الجهات المانحة لتأمين التمويل لتنفيذ أنشطة متكاملة ومتسلسلة عبر أربعة مخرجات متكاملة تركز على ما يلي: (1) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ (2) وتطوير سلاسل قيمة ذكية مناخيًا ومراعية للتغذية؛ (3) وتوفير فرص عمل محلية وتنويع سبل العيش؛ و(4) وإدارة المعرفة ونظم التعلّم ووضع السياسات. ويتيح هذا البرنامج المشترك فرصة هامة لإعداد برامج تتسم بقدر أكبر من التنسيق والتخطيط وعلى نطاق أوسع عبر الوكالات الثلاث تسعى إلى الاستفادة من نقاط قوة كل منها. وقد كانت المتطلبات المحددة بالسياق وتشجيع الجهات المانحة والعمل الجماعي المهني على المستوى الإقليمي عوامل حاسمة مكّنت من إنجاح هذه الجهود.

17- وقد وافق المجلس التشغيلي للصندوق الاستئماني الأوروبي "مدد" واتفاق مساهمة الشركاء المتعددين بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي الذي وقّع في أغسطس/آب 2019 على مشروع تعزيز سبل العيش المرنة والأمن الغذائي للمجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين في الأردن ولبنان من خلال ترويج التنمية الزراعية المستدامة، ما يمهد الطريق للتنفيذ على مدى فترة سنتين.

خطة عمل الوكالات التي يوجد مقرها في روما لمنطقة الساحل

18- في أعقاب الزيارة الناجحة لمديري الوكالات التي توجد مقارها في روما إلى النيجر في أغسطس/آب 2018، أكدت الوكالات مجددًا التزامها سوية بتكثيف الجهود المشتركة في أنحاء منطقة الساحل. واتفق أيضًا على أن تضع الوكالات الثلاث خطة عمل لها معًا خاصة بمنطقة الساحل. وقد عرضت خطة العمل خلال الاجتماع المشترك غير الرسمي للأجهزة الرئاسية للوكالات لعام 2019. وتستند الخطة إلى أهداف كل من الوكالات وبرامجها الاستراتيجية لمنطقة الساحل وتهدف إلى توسيع نطاق التعاون من خلال المعالجة المنهجية لقضايا الأمن الغذائي وسبل عيش فئات السكان المنكشفة على المخاطر. وفي محاولة لضمان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وضعت الخطة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل –وهي الأداة الرئيسية لمساهمة الأمم المتحدة في خطة 2030 للتنمية المستدامة في منطقة الساحل. وتحدد الخطة الأهداف المشتركة الرئيسية للوكالات في المنطقة وركائز التعاون في ما بينها، إلى جانب مبادئ انخراطها في العمل. وتعمل فرق الوكالات حاليًا على استكمال الخطة الرفيعة المستوى بمجموعة من الإجراءات التكميلية في المنطقة.

خامسًا– التعاون على المستويين العالمي والمواضيعي

19- تواصل الوكالات التي توجد مقارها في روما السعي إلى تحقيق أوجه تآزر حول المبادرات العالمية والمواضيعية الرئيسية، بما في ذلك من خلال حوار استراتيجي واتصالات مشتركة انتقائية وعن طريق التوعية.

جائزة التميّز التي تمنحها الوكالات التي توجد مقارها في روما لعام 2018

20- كجزء من القسم الختامي من الاجتماع المشترك غير الرسمي للأجهزة الرئاسية للوكالات التي توجد مقارها في روما، قدّمت جائزة التميّز للتعاون على المستوى القطري. وهذه الجائزة التي تمنح كل سنتين وأنشئت في عام 2012، تحتفي بالفرق القطرية للوكالات التي توجد مقارها في روما التي تتصدر نهجًا مبتكرة للعمل معا. وقد منحت جائزة عام 2018 للفريق القطري لغواتيمالا لجهوده المتضافرة في تعظيم النتائج والتأثير على أرض الواقع لتحقيق خطة عام 2030.

فمن خلال الاستفادة من الميزة النسبية لكل وكالة من الوكالات الثلاث، قام الفريق القطري بتعزيز التنسيق فحقق منجزات بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. وقد استفاد من أنشطة الوكالات الثلاث في غواتيمالا من عام 2016 إلى 2017 بشكل مباشر أكثر من 000 350 من سكان الريف، ومنهم بعض السكان الأكثر تهميشًا – النساء الريفيات والشباب والأطفال الريفيون وأفراد من الشعوب الأصلية. وعززت الأنشطة القدرات المحلية وحسّنت فرص حصول النساء على الموارد الطبيعية والأصول الإنتاجية والتحكم فيها.

الحلقة الدراسية الدولية الرابعة حول الشراكات العالمية لخفض الفقر

21- في مايو/أيار 2019، نظّمت الوكالات الثلاث، بالشراكة مع مركز الصين الدولي للحد من الفقر ومركز الإنترنت والمعلومات في الصين، حلقة دراسية دولية حول الشراكات العالمية لخفض الفقر، بعنوان "دور الابتكارات التكنولوجية في المساعدة على تسريع وتيرة خفض الفقر وتحقيق القضاء على الجوع"، على هامش المعرض الدولي للتعاون الإنمائي (EXCO 2019). وقد أتاحت هذه الحلقة فرصة لمناقشة كيفية مساهمة التكنولوجيات الرقمية الجديدة والاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية في زيادة الإنتاجية والثروة وتوليد أنشطة ومنتجات وخدمات جديدة سودّ الثغرات على صعيد المعلومات وتحسين سبل العيش. وقد حضر الحلقة الدراسية أكثر من 150 مشاركا، بمن فيهم ممثلون رفيعو المستوى من الحكومات والشركاء في التنمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الفكرية والمجتمع المدني.

تغير المناخ

22- في المؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نظّمت الوكالات الثلاث حدثين جانبيين رفيعي المستوى تناولا هدفي التنمية المستدامة 2 و12. وقد جمع الحدث، الذي كان بعنوان "هدف التنمية المستدامة 2 – ما يزال بإمكاننا القضاء على الجوع بحلول عام 2030 إذا ما اتخذنا إجراءات مناخية طموحة"، معًا جهات فاعلة رفيعة المستوى لبحث الترابط بين العمل في مجال المناخ والنظم الغذائية والتغذية البشرية؛ ولتبادل أمثلة بشأن الحلول المتعلقة بالقضاء على الجوع وبناء عمل طموح في مجال المناخ. أما الحدث الذي كان بعنوان "تتطلب مكافحة تغير المناخ عدم التسامح بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية – هدف التنمية المستدامة 12"، فقد بحث في إمكانية خفض الفاقد والمهدر من الأغذية كالتزام عالمي مشترك في ظلّ تغير المناخ وكفرصة لدفع التحوّل في النظم الغذائية وللتخفيف من حدة تغير المناخ. وشارك كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في حدث ثالث حول تعميم المنظور الجنساني في مجالي التكيّف والتخفيف، وذلك باستكشاف نهج ترابطي بين الشؤون الجنسانية وتغير المناخ.

23- وفي يونيو/حزيران 2019، خلال الدورة الخمسين للهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نظّمت الوكالات الثلاث أيضًا حدثًا جانبيًا حول رؤية طويلة المدى للتصدي لتغير المناخ في القطاعات الزراعية ومستقبل عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة.

24- وخلال الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، نظمت الوكالات الثلاث حدثًا جانبيًا بعنوان "وضع الأمن الغذائي والتغذية في صميم العمل المناخي" ركّز على أمثلة قطرية تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص.

25- وعلى المستوى التشغيلي، تعاونت الوكالات الثلاث في إطار المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. فاعتُمد مشروعان مشتركان لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية يتعلقان بقطاع الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك ومشروعان مشتركان للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي يتعلقان بالتنبؤ المناخي والتأمين المناخي. وفي موازاة ذلك، أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي مرحلة ثانية من برنامجهما المشترك حول البيانات المناخية. وتشارك الوكالات الثلاث أيضًا في الفريق العامل الفني المعني بالزراعة والأمن الغذائي واستخدام الأراضي، وهو فريق فني مؤلف من فرق شراكة المساهمات المحددة وطنيًا يهدف إلى تسليط الضوء على مكانة الزراعة في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا. وأخيرا، ما زالت الوكالات الثلاث تعمل بشكل وثيق للمساهمة في وضع استراتيجية للصندوق الأخضر للمناخ حول الزراعة والأمن الغذائي.

لجنة الأمن الغذائي العالمي

26- في عام 2019، واصلت الوكالات الثلاث تقديم الدعم المالي ومن خلال الموظفين إلى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي والترويج للمنتجات السياساتية للّجنة كأدوات للتعجيل بالتقدم باتجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتواصل الوكالات الثلاث الانخراط بنشاط في الاتجاه الاستراتيجي للّجنة وقد وافقت على أن يصبح كل منها عضوًا بحكم *المنصب* وبموجب الحصص *الإضافية* في المجموعة الاستشارية لمكتب اللجنة، ما يشير إلى أنها جميعًا أصبحت تتمتع بالعضوية الدائمة في المجموعة الاستشارية. وأثناء فترة ما بين الدورتين، قدمت الوكالات خبرة فنية إلى عدد من مسارات عمل اللجنة وفي صياغة برنامج العمل الاستراتيجي المتعدد السنوات 2020–2023 الذي يحدد برنامج عملها، بما في ذلك أهدافه ونواتجه المتوقعة وسبل تحقيقها وملاءمتها لأهداف التنمية المستدامة. وأدت الوكالات، بوصف كل منها عضوًا في فريق العمل الفني التابع للّجنة دورًا حاسمًا في وضع المسودة الصفر للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية التي تضعها اللجنة، بما في ذلك بالمشاركة في ست مشاورات لأصحاب مصلحة إقليميين متعددين حول هذا الموضوع. وشاركت الإدارة العليا للوكالات الثلاث وموظفوها بفعالية في أسبوع الجلسات العامة للدورة السادسة والأربعين للّجنة في أكتوبر/تشرين الأول، كما شاركت الوكالات الثلاث في تنظيم عدد من الأحداث الجانبية التي تناولت مجموعة من القضايا المواضيعية.

الشؤون الجنسانية

27- في مارس/آذار 2019، نظمت الوكالات الثلاث مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حدثًا جانبيًا مشتركًا خلال الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة. وشكّل هذا الحدث الجانبي الذي كان بعنوان "تمكين المرأة الريفية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع: أدلة من عمل الأمم المتحدة المشترك" دليلًا جديدًا على العمل المشترك بين الوكالات الثلاث وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للقضاء على الجوع وسوء التغذية عبر توفير نهج متكامل للتمكين الاقتصادي للمرأة كجزء من برنامج "الإسراع في إحراز التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية"، وهو برنامج مشترك ما بين الوكالات الثلاث.

28- وفي مايو/أيار 2019، أطلقت الوكالات الثلاث مع الاتحاد الأوروبي برنامجًا مشتركًا جديدًا بشأن "الأخذ بنهج تحوّلية جنسانية لتوسيع نطاق الأثر على هدف التنمية المستدامة 2 للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين

التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة". ويهدف البرنامج، ومدته أربع سنوات ويدعمه الاتحاد الأوروبي، إلى معالجة الأسباب الجذرية للافتقار إلى المساواة بين الجنسين عن طريق إدماج النهج التحوّلية الجنسانية في الحوار السياساتي والبرامج والثقافات المؤسسية وطرق عمل الوكالات الثلاث.

29- وكجزء من الالتزامات المشتركة بوقف العنف ضد المرأة والعنف القائم على نوع الجنس، تدعم الفرق المعنية بالمساواة بين الجنسين في الوكالات الثلاث "حملة الستة عشر يومًا من النشاط لمناهضة العنف الجنساني". وكجزء من الحملة، تنظم الوكالات الثلاث وتستضيف بصورة مشتركة أنشطة توعية. وفي 20 سبتمبر/أيلول، أكدت أمانة هيئة الأمم المتحدة للمرأة – حملة الأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة أن الأمين العام للأمم المتحدة طلب من حملة الأيام الستة عشر لكل من العامين 2019 و2020 التركيز على الاغتصاب كشكل محدد من أشكال العنف ضد النساء والفتيات في الإطار الأوسع لحملة المساواة بين الأجيال لبيجين+25.

30- وقد جرى تعيين الوكالات الثلاث في ما يتعلق ببيجين+25 كوكالات قيادة مشتركة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين التي تشمل جملة من الأعضاء من بينهم: المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفرع الشعوب الأصلية والتنمية/شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل أنشطة مجموعة العمل إعداد وثيقة دعوة لدعم الاستثمار في النساء والفتيات الريفيات؛ والتحضير لحدث جانبي للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين تركّز على النساء والفتيات الريفيات في الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة؛ وتنسيق أنشطة المجموعة.

31- وتتعاون الوكالات الثلاث أيضًا في مسار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية وفي الاحتفال السنوي باليوم الدولي للمرأة.

اجتماع غير رسمي مشترك بين مجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلسين التنفيذيين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي

32- عقد في سبتمبر/أيلول 2019 في مقر برنامج الأغذية العالمي الاجتماع الثالث غير الرسمي المشترك للأجهزة الرئاسية للوكالات التي توجد مقارها في روما. وقد أتاح هذا الاجتماع للدول الأعضاء وللمراقبين فرصة التباحث في التعاون بين الوكالات الثلاث في إطار غير رسمي مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. وافتتحت السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، الجزء الصباحي من الاجتماع بوصفها ممثلة للأمين العام. وألقت بيانًا ركز على إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تداعياتها على الوكالات الثلاث، وأعقبت ذلك مناقشات مثمرة مع الأعضاء. وركز الاجتماع بشكل عام على المجالات الرئيسية الأربعة التالية التي هي موضع اهتمام مشترك بين الوكالات الثلاث والدول الأعضاء: (1) تنفيذ خطة إصلاح الأمم المتحدة؛ (2) وخطة عمل الوكالات التي يوجد مقرها في روما لمنطقة الساحل؛ (3) وتخطيط الموارد على المستوى المؤسسي؛ (4) والنُهج المتبعة للانخراط مع القطاع الخاص. وقبل انعقاد الاجتماع، عممت الوكالات الثلاث

ونشرت كلٌ على موقعها على الإنترنت: (1) خطة عمل الوكالات التي يوجد مقرها في روما لمنطقة الساحل؛ (2) وتنفيذ تخطيط الموارد على المستوى المؤسسي ومراجعة أوجه التوافق المحتملة ضمن الوكالات التي يوجد مقرها في روما؛ (3) ومعلومات محدّثة عن الخدمات المؤسسية للوكالات التي يوجد مقرها في روما.

33- وعلى هامش الاجتماع المشترك غير الرسمي، أطلقت أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN) رسميًا تقريرها التوليفي عن دراسة الحالة للتعاون على المستوى القطري بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وقد أثارت نتائج التقرير نقاشًا تفاعليًا بين الوكالات الثلاث والدول الأعضاء حول كيفية تطور التعاون في ما بين الوكالات الثلاث على أرض الواقع ودعمًا للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وقدمت الوكالات ملاحظاتها ومنظوراتها حول التعاون مستقبلًا، مقرّة بضرورة أن تكون المبادرات متماشية مع الأولويات والالتزامات الوطنية ومستجيبة لها تماما.

المجلس الرقمي الدولي للأغذية والزراعة

34- في يناير/كانون الثاني 2019، اعتمد وزراء الزراعة في 74 بلدًا عددًا من القرارات الواردة في بيان سياسي عن الرقمنة في الزراعة صدر خلال المنتدى العالمي للأغذية والزراعة. وأشار بيان المنتدى لعام 2019 أن هناك حاجة إلى حلول ذكية للتوفيق بين الأهداف المتضاربة وتلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الأغذية والأعلاف المأمونة والمغذية. وينص البيان (السطر 167) على أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة، بالتشاور مع الجهات المعنية، بما فيها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والمركز التقني للتعاون الزراعي والريفي، بوضع مفهوم للنظر في إنشاء مجلس رقمي دولي للأغذية والزراعة "يقدم المشورة للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بشأن استخدام الرقمنة في القطاع الزراعي، ويدفع قدمًا بتبادل الأفكار والخبرات، فيساعد بذلك الجميع على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الرقمنة". وعلى هذه الخلفية، عقد في يونيو/حزيران 2019 الاجتماع التشاوري الأول مع أصحاب المصلحة المتعددين لإنشاء المجلس. وعقب حلقة العمل هذه، أجريت مقابلات مع الأفراد المشاركين فيها لتقديم ملاحظات على الوثائق والمدخلات في ما يتعلق بالمبادئ والتنظيم وآليات التمويل والأهداف الاستراتيجية للمجلس الرقمي. وقد أعدت مذكرة مفاهيمية ونوقشت في سبتمبر/أيلول 2019 وستقدّم في حدث جانبي في الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي.

مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي للمرأة

35- المشروع على المستوى العالمي هو مشروع بحثي متعدد الأقطار يتناول الطريقة المثلى لجعل جمع مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي للمرأة في الميدان قابلًا للإعمال، وتشارك فيه بلدان ثلاثة، هي إثيوبيا وزامبيا وكمبوديا. ويشمل التعاون مع الوكالات التي يوجد مقرها في روما ما يلي: عُقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، اجتماع للوكالات الثلاث لبحث سبل المضي قدمًا لجعل المزيد من البلدان تقوم بجمع واستخدام بيانات الحد الأدنى للتنوع الغذائي للمرأة. ومن المقرر أن تعقد في الربع الأول من عام 2020، حلقة عمل لتنمية القدرات للممثلين القطريين من أفريقيا جنوب الصحراء. وقد شُكّل

فريق تنسيق معني بمسألة الحد الأدنى للتنوع الغذائي للمرأة من خبراء عالميين وممثلين عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي.

التغذية

36- تحت مظلة خطة 2030 وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، واصلت الوكالات التي يوجد مقرها في روما التعاون في مجال التغذية من خلال عدد من المنابر، بما في ذلك شبكة الأمم المتحدة لحركة تعزيز التغذية ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية ومجموعة العمل الفنية المعنية بسلاسل القيمة المراعية للتغذية.

37- وقدمت الوكالات الثلاث أحدث المعلومات عن التقدم المحرز على مدى السنتين الماضيتين دعمًا لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية. وسيُدمج هذا التقرير في التقرير الموحّد للأمين العام للأمم المتحدة الذي يقدم كل سنتين إلى الجمعية العامة. ومن المقرر تقديم تقرير السنتين الموحد الثاني في ديسمبر/كانون الأول 2019.

38- ومنذ عام 1977، ما زالت لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية التي تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة تسعى إلى تعظيم اتساق السياسات العالمية والدعاوة في ما يتعلق بالتغذية. أما شبكة الأمم المتحدة لحركة تعزيز التغذية، وهي إحدى شبكات هذه الحركة، فقد أنشأها رؤساء الوكالات التي يوجد مقرها في روما، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية في عام 2013، لتوفير نقطة دخول يمكن من خلالها أن تنخرط الوكالات المشاركة بطريقة منسقة في عمليات وجهود حركة تعزيز التغذية. ولهذين الكيانين لجنة توجيهية مشتركة، تضم الوكالات التي يوجد مقرها في روما واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية.

39- وتماشيًا مع الأهداف التي وضعتها عملية إصلاح الأمم المتحدة، سخّرت وكالات الأمم المتحدة الخمس المذكورة أعلاه التجارب الإيجابية لشبكة الأمم المتحدة لحركة تعزيز التغذية ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية وباشرت البحث في إمكانية التقاء آليتي التنسيق الاثنتين معًا ضمن كيان مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية. وقد بدأت هذه المباحثات عام 2018 بتوجيه من رئيس لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وبدعم وتوجيه من نواب الوكالات الخمس جميعا. وقد تعاونت الوكالات التي يوجد مقرها في روما في إطار مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية من أجل إعداد وثائق فنية للنقاش بما يضمن أن تكون الرسائل مشتركة.

مؤتمر الوكالات التي وجد مقارها في روما حول قرار مجلس الأمن الدولي 2417

40- في فبراير/شباط 2019، نظمت هولندا حلقة دراسية حول موضوع الجوع والنزاعات، ركزّت على كيفية دعم الوكالات التي يوجد مقرها في روما لتنفيذ القرار 2417. وجمعت الحلقة الدراسية معًا عددًا من أصحاب المصلحة للبحث في الإجراءات الملموسة التي يمكن أن تتخذها الوكالات الثلاث من أجل تسريع تنفيذ القرار. وسلطت الحلقة الضوء على ضرورة مواصلة دراسة الأسباب الجذرية للنزاعات والجوع، مع الأخذ بالاعتبار البعد المناخي، إذ أن كلًا من النزاعات والمناخ يفاقم أحدهما الآخر.

زيارة الوكالات التي يوجد مقارها في روما إلى بوروندي

41- في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، قامت جهات الاتصال في المقار الرئيسية للوكالات الثلاث والمكتب القطري لبوروندي ببعثة مشتركة لزيارة سلسلة قيمة خاصة بالحليب، تعمل فيها الوكالات الثلاث جميعًا مع القطاع الخاص. والتعاون في بوروندي مثال فريد للشراكة بين القطاعين العام والخاص على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالحليب. وتبدأ سلسلة القيمة هذه بإنتاج علف ماشية مدعّم تنتجه وحدة لتجهيز الأعلاف مقدّمة من منظمة الأغذية والزراعة. ويُستخدم العلف لتعزيز إنتاج حليب الأبقار. ويقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقرة واحدة لكل أسرة معيشية، وفي أحيان كثيرة تكون البقرة حاملا. وبهذه الطريقة، يتلقى فرد آخر في المجتمع المحلي العجل – وذلك شكل قوي من أشكال بناء الأصول، إذ أن نظام تمرير العجل سيتواصل في ما يدعى "سلسلة التضامن المجتمعي". وبعد ذلك يُحضر الحليب المنتج من البقرة إلى مركز محلي لجمع الحليب، ينظّمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويجمّع مركز التجميع الحليب من تعاونيات المزارعين المختلفة التي ينظمها الصندوق في أنحاء غيتيغا. ويساهم الصندوق في بناء مراكز جمع الحليب، إلى جانب توفير المعدات لجمعه. وينقل ممثلٌ الحليب من مركز التجميع المحلي إلى مركز التجميع الرئيسي في بوجيندانا. وفي هذه الحالة، تُختبر جودة الحليب ويجري تخزينه. وبعد ذلك تتلقى مؤسسة ألبان بوروندي الحديثة Modern Dairy Burundi الحليب وتنقله إلى مصنعها. ولتيسير تسويق الحليب، أقام برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع مؤسسة ألبان بوروندي المصنع الوحيد في البلاد لتعقيم الحليب على درجة حرارة عالية جدًا (UHT). وساهم برنامج الأغذية العالمي ببناء القدرات في ما يتعلق بمعايير جودة الحليب وتجهيزه ومراقبته. ويستخدم برنامج الأغذية العالمي الحليب الذي تنتجه ألبان بوروندي في برامج الوجبات المدرسية في غيتيغا.

برنامج الأغذية والتغذية المدرسية

42- تشمل مجموعة العمل المعنية بموارد التغذية المدرسية المنتجة محليًا الوكالات التي يوجد مقرها في روما. وقد أنشئت لإعداد إطار موارد التغذية المدرسية المنتجة محليًا الذي نشر في أكتوبر/تشرين الأول 2018. ويدعم الإطار الحكومات في عملية صياغة السياسات الخاصة ببرامج الوجبات المدرسية وتنفيذ هذه البرامج وتقييمها. كما أنه يجمع معًا الخبرة التقنية لأصحاب مصلحة متعددين بطريقة برامجية ومتسقة وميسّرة للبلدان التي تطلب المساعدة التقنية. وتعكف مجموعة العمل حاليًا على إعداد مسار تعلّم إلكتروني مشترك استناداً إلى إطار موارد التغذية المدرسية المنتجة محليًا هذا. وفي أفريقيا، ما زالت الوكالات التي يوجد مقرها في روما تعمل بتعاون وثيق مع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومع الاتحاد الأفريقي على موارد التغذية المدرسية المنتجة محليًا. وتشمل البلدان الأخرى التي تتعاون معها الوكالات الثلاث في ما يتعلق ببرامج الأغذية والتغذية المدرسية، بوروندي وزامبيا والسنغال وإثيوبيا وكمبوديا وأرمينيا وطاجيكستان. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي على وضع خطوط توجيهية للوجبات المدرسية.

اجتماعات المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى، تليها الاجتماعات غير الرسمية للمجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى للوكالات التي يوجد مقرها في روما مع الدول الأعضاء

43- اجتمعت المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى للوكالات التي يوجد مقرها في روما، المؤلفة من الإدارة العليا لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، ثلاث مرات في عام 2019. وقد

التزمت الجماعة بالاجتماع مرة كل ثلاث سنوات لبحث آخر التطورات في مجال تعاون الوكالات الثلاث. وقد استعرضت المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى عددًا من المسائل وصادقت عليها، وتشمل هذه المسائل، من بين مسائل أخرى، آخر التطورات في خطة إصلاح الأمم المتحدة؛ الزيارات المشتركة للوكالات التي يوجد مقرها في روما؛ وخطة عمل الوكالات التي يوجد مقرها في روما؛ وخطة عمل منطقة الساحل؛ والاستراتيجيات القطرية المشتركة؛ وجائزة التميز التي تمنحها الوكالات التي يوجد مقرها في روما.

44- وفي مسعى لتعزيز الحوار والانخراط مع الدول الأعضاء بشأن تعاون الوكالات التي يوجد مقرها في روما، اتفقت الوكالات جماعيًا على عقد جلسات إحاطة غير رسمية مع الأعضاء عقب اجتماعات المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى. وتجري استضافة جلسات الإحاطة هذه بالتناوب بين الوكالات الثلاث والوكالة المضيفة للمجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى. وقد عقدت في عام 2019 (فبراير/شباط، مايو/أيار، أكتوبر/تشرين الأول) ثلاث جلسات إحاطة غير رسمية، حفزت حوارًا تفاعليًا بين الوكالات الثلاث والدول الأعضاء، وأتاحت فرصة لبحث التقدم المحرز في مجال التعاون والخطوات المقبلة المحتملة وانخراط الوكالات الثلاث في خطة إصلاح الأمم المتحدة.

التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

45- في مارس/آذار 2019، نسقت الوكالات التي توجد مقارها في روما مشاركتها بصورة مشتركة في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب، الذي انعقد في بوينس آيرس، الأرجنتين. ويعرف المؤتمر أيضًا باسم "خطة عمل بوينس آيرس+40" احتفاءً بالذكرى الأربعين لاعتماد "خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني في ما بين البلدان النامية" في عام 1978. وفي هذه المناسبة، نظمت الوكالات التي توجد مقارها في روما ثلاثة أحداث جانبية: (1) "تقييم مساهمة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في النتائج الإنمائية في الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية"؛ (2) "الاستثمار في التعاون في ما بين بلدان الجنوب لتحسين الأمن الغذائي والتغذية والتحوّل الريفي: دور ومساهمات الصين ووكالات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في روما"، التي نظمت بالاشتراك مع الصين؛ (3) "توفير منافع للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال التبادلات بين المزارعين".

46- وفي سبتمبر/أيلول 2019، نظمت الوكالات الثلاث احتفالًا مشتركًا بيوم الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مقر برنامج الأغذية العالمي. وركز الاحتفال على مساهمة الوكالات الثلاث في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة من خلال للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وعلى كيفية تنفيذها للوثيقة الختامية لخطة عمل بوينس إيرس+40. وتضمن إلقاء كلمات من بعض ممثلي الدول الأعضاء ومن أخصائيي المشاريع ومن الوكالات الثلاث سلطت الضوء على أمثلة قطرية ملموسة وعلى فرص الوصول إلى أكثر الناس تعرضًا للمخاطر من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في مجالات مثل الزراعة الأسرية وإمكانية وصول النساء الريفيات إلى الأسواق وفرص الانخراط للشباب في الريف.

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

47- للسنة الثالثة على التوالي، شارك في إعداد إصدار عام 2019 من تقرير "*حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*" كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. وقد عرض الإصداران السابقان من التقرير أدلة تشير إلى أن الجوع آخذ في الارتفاع ببطء، ويؤكد هذا الإصدار الاتجاه التصاعدي مشيرًا إلى أن أكثر من 820 مليون نسمة يعانون الجوع في أنحاء العالم. وكان التقرير تقليديًا يتعقب الجوع في العالم باستخدام مؤشر انتشار نقص التغذية، إلا أنّ تقرير عام 2019 قدّم مؤشرًا آخر من مؤشرات الإطار العالمي لرصد أهداف التنمية المستدامة هو مؤشر انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. ويقيس هذا المؤشر ما إذا كان الأفراد يحصلون بانتظام على غذاء مغذٍ وكافٍ – حتى لو لم يكونوا بالضرورة يعانون الجوع. وتشير النتائج إلى أن الجوع آخذ في التفاقم في العديد من البلدان التي عانت صدمات اقتصادية، وكان لحالات الركود الاقتصادي أثر غير متناسب على الأمن الغذائي والتغذية حيث كانت اللامساواة أكثر انتشارا. واستجابة لهذا الاتجاه المقلق، يدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات في مجالين رئيسيين: ضمان الأمن الغذائي والتغذية بسياسات اقتصادية واجتماعية تساعد على التصدي لآثار الصدمات الاقتصادية، وثانيًا، معالجة أوجه اللامساواة القائمة على المستويات كافة من خلال سياسات تشمل قطاعات متعددة.

أهداف التنمية المستدامة في جولة

48- شاركت الوكالات التي يوجد مقرها في روما في "الأهداف في جولة"، وهي حملة عالمية لرفع سوية الوعي العام والدعم لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. فانطلقت ست عشرة حاوية من حاويات السفن مليئة بمحتويات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة في رحلة عبر العالم. رعت الوكالات الثلاث حاوية تمثل عملها الجماعي المتعلق بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، مبرزة الرؤية المشتركة للوكالات الثلاث لخطة التنمية المستدامة. وكانت المحطة الأولى للمعرض الدورة الخامسة للقمة العالمية للابتكار في الأغذية بشأن البذور والرقائق، التي عقدت في مايو/ أيار 2019 في ميلانو. والهدف منها هو رعاية النقاش حول الأمن الغذائي والابتكار وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين وتقديم حلول يمكن أن تساهم بفعالية في تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

سلاسل القيمة المستدامة المراعية للتغذية

49- قبل عامين من الآن، أنشأت الوكالات التي يوجد مقرها في روما مجموعة العمل المعنية بسلاسل القيمة المراعية للتغذية للقيام بعمل مشترك في هذا الصدد. ومنذ عام 2018، ما زالت المجموعة تقوم بتطوير وحدة مشتركة للتعلم الإلكتروني عن سلاسل القيمة المراعية للتغذية مستفيدة من الخبرات الوفيرة والمنتجات المعرفية لكل من الوكالات الثلاث. ولإرشاد العمل وضعت المجموعة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، إطارًا لسلاسل القيمة المراعية للتغذية ودليلًا لهذه السلاسل، ويجري الآن إعداد مسار للتعلم الإلكتروني عنها. وقد وسعت المجموعة اختصاصاتها المرجعية لتشمل التعاون بين الوكالات في مجالات التقييم وتقاسم الخبرات التقنية والتعلّم وتنفيذ البرامج/المشاريع على المستوى القطري. ويجري التناوب على رئاسة المجموعة.

عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019–2028

50- في ديسمبر/كانون الأول 2017، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار 239/72 الذي أعلن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028). ووفقًا للتكليف الصادر عن القرار، شاركت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنظيم الإطلاق هذا العقد على الصعيد العالمي في مايو/أيار2019 في روما. وحضر الافتتاح قرابة 500 مشارك، منهم 236 من المزارعين الأسريين وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص وأكثر من 230 مندوبًا من 113 بلدًا. وبالإضافة إلى رؤساء الوكالات الثلاث، أدلى بملاحظات خلال حفل الافتتاح رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، ووزراء من الأقاليم جميعًا. وخلال المناسبة، اعتمد أصحاب المصلحة خطة العمل العالمية، وهي إطار شامل يهدف إلى توجيه الإجراءات التي ستتخذها الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة خلال فترة السنوات العشر.

الحدث الجانبي الرفيع المستوى على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

51- في سبتمبر/أيلول 2019، عقدت الوكالات التي يوجد مقرها في روما مع آيرلندا وملاوي ومملكة النرويج والمنتدى الاقتصادي العالمي حدثا جانبيًا على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأتاح هذا الحدث الجانبي الرفيع المستوى الذي كان بعنوان "*العد التنازلي لـ 2030: تحويل نظمنا الغذائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة*" فرصة للقادة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة لتبادل المعرفة حول المبادرات والجهود الجارية للانتقال بنظمنا الغذائية إلى مسارات تحويلية مستدامة للإسراع بالتقدم نحو خطة عام 2030 وربما مضاعفة هذا التقدم. وسلط النقاش الجامع الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة عبر القطاعات ومع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لضمان تحديد الإجراءات السياساتية التي لا تبني نظمًا غذائية أكثر استدامة فحسب، بل تدعم أيضًا النمو الاقتصادي الشامل للجميع وحماية التنوع البيولوجي وزيادة فهم ما يعدّ غذاءً صحيًا.

سادسًا– التعاون في مجال الخدمات المؤسسية

52- تواصل الوكالات التي يوجد مقرها في روما، رهنًا بتوفر الموارد وبما يتسق مع المتطلبات القانونية والتقنية لكل وكالة وقرارات أجهزتها الرئاسية، التعاون على نطاق واسع في مجال الخدمات المؤسسية في ما يتعلق بطائفة واسعة من الأنشطة تشمل: الأمن واستمرارية الأعمال، والتوريد المؤسسي، والموارد البشرية، والخدمات الصحية، وتكنولوجيا المعلومات، والامتيازات والحصانات، والسفر والتأشيرات، والمسؤولية البيئية المؤسسية. ولا تزال هذه المجالات تولّد نتائج التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما. ويتضمن هذا القسم من الوثيقة تحديثًا عن ترتيبات الإشراف والاستضافة في الميدان ويسلط الضوء على مجال من مجالات التعاون لم يُذكر سابقًا وهو إدارة المخاطر.

اتفاقيات الاستضافة في الميدان

53- تستضيف منظمة الأغذية والزراعة حاليًا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ثمانية مكاتب قطرية في كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبوروندي ومدغشقر وموزامبيق وباكستان ورواندا وسيراليون وجمهورية مصر العربية (أبرمت الاتفاقات بين عامي 2011 و2015). وبالإضافة إلى ذلك، توفر منظمة الأغذية والزراعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيزًا مكتبيًا للتخزين في اليمن. ومنذ عام 2015، تتقاسم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبنى مشتركًا في غانا قدمته الحكومة، وتتقاسم الوكالتان جميع النفقات الإدارية والأمنية لهذا المبنى المشترك. ومن المتوقع أن يبرم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في السنتين أو السنوات الثلاث القادمة اتفاقات إضافية على مستوى الخدمات مع منظمة الأغذية والزراعة و/أو برنامج الأغذية العالمي، ما يزيد من التعاون بين الوكالات التي يوجد مقرها في روما في مجالات من مثل الأمن الميداني والتدريب في مجال الأمن الميداني والإدارة العامة والموارد البشرية والدعم في حقل تكنولوجيا المعلومات. وفي بعض البلدان، يستخدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اتفاقات البلد المضيف لمنظمة الأغذية والزراعة لتوسيع نطاق امتيازات وحصانات موظفيه وعملياته. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بالتنسيق مع مديري المرافق في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن اتفاقات الخدمات المشتركة، بما في ذلك خدمات الصيانة والطباعة والاتفاقات الطويلة الأجل المتعلقة بإدارة المباني. ويستضيف برنامج الأغذية العالمي حاليًا منظمة الأغذية والزراعة في تسعة بلدان: تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا وكينيا والنيجر والفلبين وجنوب أفريقيا وتركيا وزيمبابوي. كما يستضيف برنامج الأغذية العالمي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أربعة بلدان: نيبال وجنوب أفريقيا والنيجر وزامبيا. وعلاوة على ذلك، يتقاسم برنامج الأغذية العالمي في أحيان كثيرة، حيثما أمكن، المبنى مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة على المستويين الوطني ودون الوطني. وتتمتع المكاتب القطرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدعم تعاوني تقني وفي مجال تكنولوجيا المعلومات من شريكيها، منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، في المكاتب القطرية التي تتم استضافتها.

الإشراف

54- في مايو/أيار 2019، شاركت الوكالات التي يوجد مقرها في روما في تنظيم الاجتماع السابع عشر لرؤساء المراجعة الداخلية في منظمات دولية في أوروبا، الذي استضافته منظمة الأغذية والزراعة. وحضر الاجتماع أكثر من 50 مشاركًا من 35 منظمة. وركز جدول الأعمال على المجالات الرئيسية التي تهم أعضاء مهنة المراجعة الداخلية. ونُظّمت دورة تدريبية حول تقييم مخاطر الغشّ وعمليات الرقابة على الأمن الإلكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي للمشاركين من مكاتب المفتش العام الثلاثة في روما. وبموازاة هذا الاجتماع، أطلق برنامج الأغذية العالمي شبكة مشتركة بين الوكالات في مجال التدقيق في تكنولوجيا المعلومات وقد عُقد الاجتماع الثاني بهذا الصدد في جنيف يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول.

55- وعقد في يونيو/حزيران 2019، الاجتماع السنوي العاشر بين مكتب المفتش العام في منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب المراجعة والإشراف في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب المفتش العام والإشراف في برنامج الأغذية العالمي، وقد استضافه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتباحثت الوكالات الثلاث في خطط عملها وبحثت مجالات العمل المشتركة المحتملة وتجارب المراجعة والتحقيق، بما في ذلك المنهجيات والتحديات والدروس المستفادة.

وتحدث إلى المجموعة خبراء داخليون وخارجيون، بمن فيهم رؤساء تكنولوجيا المعلومات في الوكالات الثلاث، وقدموا أفكارًا ثاقبة حول التكنولوجيات الناشئة.

إدارة المخاطر

56- تشارك الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما جميعها حاليًا في مجموعة عمل معنية بإدارة المخاطر على نطاق المنظومة تابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ويشترك في رئاستها كبير موظفي المخاطر في برنامج الأغذية العالمي. وقد وافقت مجموعة العمل (وصادقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى) على نموذج لتقييم النضج في إدارة المخاطر لتستخدمه وكالات الأمم المتحدة المشاركة جميعًا (حوالي 25 في المجموع). ويعمل عدد من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، على اختبار نموذج تقييم النضج وسوف تُعرض التعقيبات بصدد استخدامه كأداة للإدارة على اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في اجتماعها في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

57- وطُلب من مجموعة العمل المعنية بالمخاطر، بتوجيه من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، أن تنظر في ثلاثة مجالات رئيسية لتعزيز نهج مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة: الرغبة في المخاطرة؛ وتضمين المخاطر في عمليات وضع الخطط؛ وتقاسم المعلومات المتعلقة بالمخاطر. ويقود الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مسار العمل حول الرغبة في المخاطرة فيما يقود برنامج الأغذية العالمي (بمساهمة من منظمة الأغذية والزراعة) المسار الرئيسي لتقاسم المعلومات المتعلقة بالمخاطر. وسيعرض التقدم على اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في أكتوبر/تشرين الأول.

سابعًا– الخلاصة

58- يتسق التعزيز المتواصل لتعاون الوكالات التي توجد مقارها في روما مع تنفيذ الإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تسعى إلى زيادة الطموح والكفاءة والفعالية والتعاون والمساءلة بين جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتستغل الوكالات الثلاث كل فرصة متاحة للانخراط في إجراءات متسقة بصفتها المجموعة الرئيسية من وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المكلفة بقيادة العمل على إنجاز الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 الأوسع نطاقا. وفي هذا السياق، ستواصل الوكالات أيضًا تعزيز الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة الجديدة التي تتماشى مع ولاياتها ومزاياها النسبية ونقاط قوتها المميزة، بالبناء على الخبرات والمهارات التقنية لكل وكالة، كوسيلة لزيادة الفعالية والأثر. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل كل منها تحليل شراكته لناحية الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والحلول المبتكرة والمكاسب المحتملة في الكفاءة، وكلها أمور تساعد على تعزيز التعاون على المستويات كافة.

59- ومن خلال هذا التقرير عن التقدم المحرز والاجتماع غير الرسمي المشترك لمجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلسين التنفيذيين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، والحلقات الدراسية غير الرسمية التي تعقد الآن عقب اجتماعات المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى، تشارك إدارات الوكالات الثلاث والدول الأعضاء في حوار مستمر حول الجهود التعاونية لها. وستواصل الوكالات الثلاث إطلاع الدول الأعضاء على آخر المعلومات حول الاهتمامات المشتركة في سياق الركائز الأربع لتعاونها: (1) التعاون على المستويين القطري والإقليمي؛ (2) والتعاون على المستوى العالمي؛ (3) والتعاون في مجالات مواضيعية؛ (4) والاشتراك في توفير الخدمات المؤسسية.

الملحق 1

معلومات محدثة موجزة عن مشاركة الوكالات التي توجد مقارها في روما في برنامج إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

معلومات أساسية

1- الهدف من إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72) هو تعزيز تنفيذ عمليات الأمم المتحدة وفعاليتها كدعم أساسي لتحقيق الدول الأعضاء لأهداف التنمية المستدامة. وهذا يعني بالنسبة إلى الوكالات التي توجد مقارها في روما بذل جهود جماعية أكثر طموحًا وتكاملًا لإنهاء الجوع والنجاح في تحسين الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الإنتاج الغذائي المستدام وتعزيز رفاهية فقراء الريف.

2- ويعدّ تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات التي توجد مقارها في روما جزءًا لا يتجزأ من إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأن الإصلاح يوفر فرصة ملموسة للمضي قدمًا بالعديد من المقترحات لتحسين الشراكات الهادفة. وتعتبر خطة العمل المشتركة للوكالات التي توجد مقارها في روما للفترة 2019– 2020، بما في ذلك خطة العمل المشتركة لمنطقة الساحل التي وضعتها الوكالات التي توجد مقارها في روما والخطط القطرية المشتركة، أمثلة جيدة على أوجه التآزر التي يمكن تطويرها بواسطة الوكالات الثلاث بغية المزيد من الفعالية والكفاءة. ومع أن تعاون الوكالات التي توجد مقارها في روما أساسي لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، فمن المسلم به أيضًا أن الشراكة تتعدى الوكالات الثلاث، ويجب أن تواصل الوكالات تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى مثلا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المؤسسات لتلبية أهداف التنمية المستدامة.

3- وخلال الاجتماع الأخير المشترك للأجهزة الرئاسية للوكالات التي توجد مقارها في روما الذي عُقد في 13 سبتمبر /أيلول بحضور نائب الأمين العام للأمم المتحدة، عملت الوكالات الثلاث مع الدول الأعضاء على نطاق واسع بشأن نماذج الأعمال التكميلية. وسلطت الضوء على الجهود التعاونية المتزايدة التي تضطلع بها الوكالات التي توجد مقارها في روما بشأن التنفيذ على المستوى القطري كنقطة انطلاق رئيسية لضمان أن تؤثر الوكالات بنجاح وبشكل جماعي على الجهود الطموحة لإصلاح الأمم المتحدة على أرض الواقع. وهذا يستلزم تحديد وسائل لزيادة تعزيز تآزر التدخلات المشتركة في البلد. وينبغي على الوكالات التي توجد مقارها في روما الحدّ من ازدواجية الجهود وبالتالي تقديمها بطريقة أكثر تنسيقًا وتآزرا، وذلك من خلال الاعتماد على المزايا النسبية والخبرة التقنية التكميلية للوكالات.

4- وخلال العامين الماضيين، أكدت الوكالات التي توجد مقارها في روما مجددًا التزامها القوي بالمشاركة في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان ملاءمة النظام للغرض من أجل المساهمة في دعم خطط التنمية الوطنية بناءً على طلب الدول الأعضاء، ولكن أيضًا لدعم الجهود الإقليمية والعالمية عبر نظام التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وساهمت الوكالات بنشاط في عناصر وعمليات الإصلاح الرئيسية مع التوصل إلى اتخاذ مواقف مشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

5- واعترفت الوكالات التي توجد مقارها في روما بالتقدم المهم المحرز في استكمال وتنفيذ العديد من منتجات الإصلاح. وعقب اجتماعات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين (جنيف، 8-10 مايو/أيار 2019) واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية) بنيويورك (في مايو/أيار ومؤخرا خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر/أيلول) كان هناك توافق واسع النطاق في الآراء حول التقدم المحرز في ولاية التنفيذ المنصوص عليها في قرار الأمم المتحدة (31 مايو/أيار 2018) في حين أن العديد من جوانب الإصلاح لا تزال في مرحلة التصميم.

بعض التطورات الرئيسية في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع المشاركة النشطة للوكالات التي توجد مقارها في روما:

6- إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF): أعيد تصميم إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ليكون بمثابة إطار أكثر أهمية للتخطيط من أجل توفير كامل المساعدة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وشاركت الوكالات التي توجد مقارها في روما في وضع المبادئ التوجيهية المنقحة لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة – التي تشير إلى أن أدوات التخطيط الخاصة بالكيان يجب أن تكون متماسكة ومتسقة مع هذا الإطار. وفي هذا الصدد تتخذ الوكالات التي توجد مقارها في روما تدابير لمواءمة أدوات التخطيط القطري الخاصة بها مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال قامت منظمة الأغذية والزراعة بتنقيح المبادئ التوجيهية لأطر البرمجة القطرية من أجل دمج إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ودمج العمليات، وسوف تُستمدّ أطر البرمجة القطرية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة من إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وسوف تُدمج البرمجة المشتركة على المستوى القطري الخاصة بالوكالات التي توجد مقارها في روما. وقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بوضع إرشادات في ما يخص مشاركة المكاتب القطرية في وضع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليل القطري المشترك ومواءمة وثائق البرامج القطرية الخاصة بكل منهما. وفي إطار روح التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما وفي ضوء التمثيل القطري المحدود للصندوق الدولي للتنمية الزراعية – وعند الاقتضاء، سيسعى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى الحصول على دعم ممثلي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لإبراز أولويات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية، على سبيل المثال، في الحالات التي قد يتعذر فيها على الصندوق المشاركة في بعض المناقشات حول تطوير إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

7- التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة: يجري تعزيز التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة بشكل كبير لدعم إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وكان برنامج الأغذية العالمي جزءًا من "فريق تصميم التقييم القطري المشترك" لهذه الأداة المجددة. وسيتم وضع الجيل الجديد من التقييمات القطرية المشتركة بشكل تعاوني بواسطة فريق الأمم المتحدة القطري. ويمكن أن تساهم الوكالات غير المقيمة في التقييم القطري المشترك عند الاقتضاء، ووافقت الوكالات التي توجد مقارها في روما، حيثما أمكن، على المشاركة الجماعية في إعداد التقييمات القطرية المشتركة، والعمل بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين، لا سيما لبناء حجة قوية لاتخاذ إجراءات بشأن الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات ذات الصلة، وضمان الاهتمام الكامل والصريح بمساهمة الأغذية والزراعة في التنمية المستدامة في إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

8- وثيقة استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. الوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي طلبتها الدول الأعضاء هي أداة من أدوات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وهي حاليًا لدى الدول الأعضاء للموافقة النهائية عليها، والتي تسعى إلى تحديد القصد الاستراتيجي لإصلاح الأمم المتحدة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري لتقديم أفضل دعم للدول الأعضاء في تحقيق أولوياتها المحددة وطنيًا، على أن تكون خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مركز هذه الأولويات. وتقدم الوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة عرضًا موجزًا لجميع عناصر الإصلاح وتوضح كيفية تصميم عناصر الإصلاح هذه وتنفيذها بطريقة متماسكة لتعزيز المزايا النسبية للأمم المتحدة وتعزيز عرضها الإنمائي. وشاركت الوكالات التي توجد مقارها في روما على نطاق واسع في تطوير هذه الوثيقة. وللمضي قدما، ستضمن الوكالات التي توجد مقارها في روما أن المبادئ العامة للوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة متضمنة ومدمجة في الرؤى الاستراتيجية لكل منها وتتطابق مع الأنشطة الفردية والجماعية.

9- تنشيط نظام المنسق المقيم: أصبح المنسق المقيم المعزز والنزيه في وضع أفضل لقيادة وتنسيق فريق الأمم المتحدة القطري ومساهمته الجماعية في خطة عام 2030. والوكالات التي توجد مقارها في روما ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين بهذه الروح التعاونية الجديدة والاستفادة من المزايا الملموسة الناجمة عن تحسين الاتصال والتنسيق وبالتالي ضمان أن القضايا المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية تحظى بالاهتمام المطلوب على المستوى القطري بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10- الفريق المعني بالنتائج الاستراتيجية للابتكارات في مجال الأعمال (BIG): هناك طلب رئيسي من الدول الأعضاء هو إتاحة منظومة إنمائية للأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية. ومن خلال عمل الفريق المعني بالنتائج الاستراتيجية للابتكارات في مجال الأعمال التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يتألف من حوالي 40 كيانًا من هيئات الأمم المتحدة ويشارك في رئاسته حاليًا مدير برنامج الأغذية العالمي ومدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يجري نشر أدوات وأساليب جديدة لتحقيق الاتساق على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، يُقصد بالاعتراف المتبادل، الذي وقّعت عليه منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى جانب 14 كيانًا آخر من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى تمكين الكيانات التابعة للأمم المتحدة من استخدام سياسات الكيانات الأخرى والإجراءات والعقود الإطارية والآليات التشغيلية ذات الصلة أو الاعتماد عليها. وهذا خروج عن الحاجز إزاء التعاون من خلال الخدمات المشتركة، مما يزيد من سرعة التشغيل بشكل كبير عن طريق إزالة الحاجة إلى مراجعة السياسات والإجراءات المختلفة لمقدمي الخدمات الآخرين قبل الدخول في اتفاق خدمة. وإن استراتيجية تسيير الأعمال (BOS) هي إطار قائم على النتائج يشجع كيانات الأمم المتحدة على العمل سويًا على المستوى القطري، ويقلل من الازدواجية في الجهود، ويزيد من القوة الشرائية الجماعية، ويزيد من وفورات الحجم إلى الحد الأقصى. وتتفاعل الوكالات التي توجد مقارها في روما في الوقت الحالي مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مراكز العمل ذات الصلة بهدف الانضمام إلى جهود استراتيجية تسيير الأعمال عند الاقتضاء، من خلال التوقيع الرسمي على وثيقة الاستراتيجية الموضوعة على مستوى المكاتب القطرية. وأحد الدوافع الرئيسية لمشاركة الوكالات التي توجد مقارها في روما في الاستراتيجية الجديدة لتسيير الأعمال هو تحقيق مكسب واضح من حيث التكلفة، إلى جانب زيادة الفعالية. ويقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بوضع نهج على مستوى المنظمة لاعتماد استراتيجية تسيير الأعمال في البلدان التي يوجد له فيها حضور ميداني.

الملحق 2

أنشطة القدرة على الصمود

1- في عام 2015، أكدت الوكالات التي توجد مقارها في روما التزامها المشترك بدعم قدرة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على الصمود في وجه الصدمات التي تؤثر على سبل عيشهم ونظمهم الغذائية. وينصبّ التركيز المشترك بين وكالات الأمم المتحدة الثلاث على تعزيز قدرة فقراء الريف والأشخاص المعرضين للخطر والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على الصمود وتعزيز نظم الإنتاج الزراعي.

2- وينصب التركيز المشترك لجهود الوكالات التي توجد مقارها في روما على تعزيز قدرة صمود سبل المعيشة الزراعية وتعزيز **النظم الغذائية**. ويعد بناء القدرة على الصمود على مستوى النظام جزءًا من العنصر الأساسي في بناء التوجيهات المشتركة للأمم المتحدة بشأن القدرة على الصمود، فضلًا عن **دعم القدرات الأساسية** للمنظمات والأفراد، وهي: القدرة الاستيعابية؛ القدرة التكيفية؛ والقدرة التحويلية.

3- وللعمل المشترك بشأن القدرة على الصمود الذي وضعته الوكالات التي توجد مقارها في روما ثلاث خصائص رئيسية:

(أ) اعتماد نهج مشترك يتكيف مع التحديات المحددة التي يواجهها كل بلد / مجتمع (نهج النظام والمخاطر المتعددة والقطاعات والسياق المحدد) ويعكس مواطن القوة المحددة لكل وكالة على المستوى القطري.

(ب) مزج جميع الأدوات التي وضعتها الوكالات التي توجد مقارها في روما التي يتم تجميعها معًا، مما يوفر مزيدًا من الاتساق والتقارب مع ما تقوم به الوكالات الثلاث على المستوى الميداني، خاصة على مستوى البرمجة والرصد والتعلم.

(ج) اختبارات ملموسة وتحسين الإجراءات المشتركة الرامية لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في الأزمات الممتدة (بما في ذلك المخاطر المتعددة الناجمة عن الصدمات وعوامل الضغط وما يتصل بها من جوانب الضعف).

4- ومنذ المصادقة على إطار العمل المشترك بين الوكالات، وضعت الوكالات الثلاث برامج مشتركة لترجمة الطموح المشترك إلى إجراءات على أرض الواقع.

5- كما يتضح من التعقيبات الواردة من الفرق القطرية للوكالات التي توجد مقارها في روما، برز تعزيز قدرة صمود المجتمعات الريفية والمزارعين إزاء انعدام الأمن الغذائي والتغذوي مؤخرًا كواحد من مجالات التركيز الرئيسية للعمل المشترك الذي تقوم به هذه الوكالات على أرض الواقع. وشارك أكثر من 30 مكتبًا قطريًا من المكاتب التابعة للوكالات الثلاث في جميع الأقاليم في أشكال مختلفة من الشراكات بشأن أنشطة القدرة على الصمود، وتم تكييفها مع السياق القطري المحدد والعوامل الخارجية، مثل التحديات البيئية والصدمات المناخية والكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية والنزاعات.

6- وتشمل الأمثلة المحددة ما يلي: برنامج القدرة على الصمود الذي وضعته الوكالات الثلاث بتمويل من كندا (38 مليون دولار أمريكي) (2017–2020) والذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة مع بناء وحماية سبل المعيشة على المديين المتوسط والطويل في ثلاثة سياقات لأزمات ممتدة (جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر والصومال) ومتضررة من مخاطر متعددة مع انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن وسوء التغذية.

7- وفي منطقة الساحل، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (UNISS)، تعاونت الوكالات التي توجد مقارها في روما بغية تحسين قدرة سبل العيش على الصمود، بناءً على مناهجها وأدواتها وخدماتها التكميلية، (1) للاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة للمجتمعات الضعيفة، (2) والمساهمة في معالجة الأسباب الجذرية للتعرض للكوارث الطبيعية والأزمات التي من صنع الإنسان، (3) والمساهمة في التماسك الاجتماعي والحفاظ على السلام.

8- وتشمل أمثلة أخرى ما يلي: برنامج الإنتاج الزراعي الذي وضعته الوكالات التي توجد مقارها في روما في زامبيا وفي غواتيمالا في إطار برنامج الزراعة في المناطق الريفية الجافة.

9- وتعدّ شراكة الوكالات التي توجد مقارها في روما في مجال بناء القدرة على الصمود مثالًا جيدًا على الجهود المتماسكة والمتقاربة لتلبية كل من الاحتياجات العاجلة للمتضررين من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، ولكن أيضًا لمعالجة الأسباب الجذرية لضعف نظام سبل المعيشة الزراعية الذي يعتمدون عليه. ومن الأمور الأساسية لاستراتيجية التنفيذ الخاصة بالوكالات الثلاث أن برامجها المشتركة تركز على:

(أ) تمويل وتخطيط متعدد السنوات مع نهج متعدد القطاعات ومنهجي؛
(ب) ومعالجة الثغرات على صعيد التنمية الإنسانية والسلام وتوطيد التعاون المشترك بين الوكالات بواسطة نُهج وأنشطة تكميلية؛
(ج) والتركيز على الأزمات التي طال أمدها والمتكررة بسبب المخاطر المتعددة وعوامل الضغط والسياقات الهشة
(د) زيادة الإدماج بمشاركة الفئات السكانية الأكثر ضعفا وزيادة مسؤوليتها، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات والفئات المهمشة.

10- وإن فهم دعم الوكالات التي توجد مقارها في روما للقدرة على الصمود لدى الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في ما يتعلق بالصدمات المتعددة والضغوط التي تؤثر على سبل عيشهم ونظمهم الغذائية ونطاقه وطرقه يسترشد بالإطار المفاهيمي للوكالات الثلاث؛ ويوفر وسيلة للوكالات للبحث وبناء مواءمة تكميلية عبر الوكالات بما يضمن أن يكون تعاون الوكالات موجهًا نحو النتائج وفعالًا من حيث التكلفة.

11- ويتم تحقيق مكاسب الوكالات هذه باستخدام أدوات مشتركة وممارسات جيدة عن طريق التحليل والتخطيط المشترك من خلال "النهج الثلاثي المحاور" (3PA)[2] والاستهداف المشترك وقياس التأثير المشترك من خلال أداة قياس وتحليل مؤشر القدرة على الصمود في المنظمة (RIMA)[3]، وتنفيذ الأنشطة المشتركة وهذا يعزز الحاجة إلى برمجة وتعلم القدرة على الصمود من قبل فاعلين متعددين، كما أكد ذلك التوجيه المشترك للأمم المتحدة بشأن القدرة على الصمود.

12- واستنادا إلى هذه الأمثلة، في عام 2018، ساهم مجتمع الأمم المتحدة في تطوير الإرشادات العامة الأوسع نطاقًا المشتركة بين الوكالات بشأن القدرة على الصمود والتي تسعى إلى تحديد نقاط الدخول المختلفة لوكالات الأمم المتحدة لبناء مواءمة متكاملة عبر النهج الحالية الخاصة بالوكالة لدعم بناء القدرة على الصمود لدى أنظمة محددة في البلدان. ويُعدّ تعاون الوكالات الثلاث مثالًا ملموسًا للشراكة من أجل بناء القدرة على الصمود والتي يتم تنفيذها في الوقت الحالي واختبارها ميدانيًا في العديد من البلدان، وتتسم بالكفاءة وهي موجهة نحو تحقيق النتائج، مما يزيد من إفادة مرحلة التحقق من اتباع البلد / الإقليم للتوجيه المشترك للأمم المتحدة بشأن القدرة على الصمود.

13- ومع أن شراكة الوكالات الثلاث بشأن بناء القدرة على الصمود لم تتجاوز أكثر من خمس سنوات من العمر، فإنها مثال جيد على الجهود المتماسكة والمتقاربة لتلبية الاحتياجات العاجلة للفئات الأكثر تضررًا من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، ولكن أيضًا لمعالجة الأسباب الجذرية للضعف والتهديدات المتعددة التي تمس نظام مصادر الرزق الزراعية التي يعتمدون عليها. ولقد وفرت هذه المبادئ والخصائص المشتركة وستظل تؤدي دورًا رئيسيًا أساسيًا في مشاركة الأمم المتحدة وشركائها على نطاق واسع في التوجيه المشترك للأمم المتحدة بشأن القدرة على الصمود.

[2] يتكون النهج الثلاثي المحاور من ثلاث عمليات على ثلاثة مستويات: تحليل السياق المتكامل (ICA) على المستوى الوطني، وبرمجة سبل المعيشة الموسمية (SLP) على المستوى دون الوطني، والتخطيط التشاركي المجتمعي (CBPP) على المستوى المحلي.

[3] مؤشر القدرة على الصمود للقياس والتحليل هو أداة لدى منظمة الأغذية والزراعة تتعلق بالقدرة على الصمود للقياس والتحليل.

الملحق 3

التعاون على المستوى القطري

كولومبيا

1- في إطار مذكرة التفاهم العالمية الموقعة في عام 2018 والمشروع التجريبي المشترك للتخطيط والبرمجة الذي وضعته الوكالات الثلاث، بدأت جهود الوكالات الثلاث من أجل تحسين تنفيذ الاستراتيجيات القطرية وأنشطة التنسيق، مع التركيز على المناطق التي توجد فيها عمليات تكميلية، لا سيما التي يطبق فيها نهج خطط التنمية مع النهج الإقليمي(PDET). وعُقدت اجتماعات استراتيجية بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بهدف تحديد فرص التقارب البرامجي والعمل المشترك؛ والجهود المبذولة لضمان اتباع نهج منسق لتصميم إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة من خلال الحوارات مع الفريق القطري والحكومة.

2- وإن النهج الثلاثي المحاور (الإنساني – الإنمائي – السلام) هو المحور الذي يقوم عليه التعاون بين الوكالات الثلاث. وتمثل الاستجابة لأزمة المهاجرين وضحايا النزاع المسلح المرحلة الأولى في هذه العملية، حيث تشير مباشرة إلى أهمية الحصول على الغذاء واستتباب الوضع التغذوي. ولاحقا، تعتبر استعادة سبل العيش والقدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ والتنمية الريفية والوصول إلى الأسواق المحلية هي الأنشطة المشتركة المنفذة على مستويات مختلفة. وأخيرًا، كان بناء السلام، كأولوية للأمم المتحدة في كولومبيا، بمثابة فرصة للوكالات الثلاث لإنشاء نماذج استجابة مبتكرة.

3- ويشمل الشركاء المشاركون في الشراكة: وزارة الزراعة، ووزارة البيئة والتنمية المستدامة، ووحدة الضحايا (UARIV)، ووحدة إدارة المخاطر (UNGRD)، ووزارة الشؤون الخارجية (المستشارية)، وإدارة التخطيط الوطني والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام بقيادة المجلس الأعلى لتحقيق الاستقرار والتوحيد؛ ووكالة التجديد الإقليمي (ART)، ووكالة إعادة الإدماج (ARN). وبالإضافة إلى مبادرة الوكالات المشتركة، يقوم المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون الدولي بدور رئيسي في دعم تنفيذ اتفاقيات السلام وتوفير الفرص للمجتمعات الريفية وتغيير جدول الأعمال الريفي.

4- وفي عام 2019، التزمت الوكالات التي توجد مقارها في روما بالعمل بشكل أوثق واتفقت على العمل على 5 مكونات استراتيجية؛ الاستجابة للأزمات، والقدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك برنامج التغذية التكميلية)، والوصول إلى الأسواق وبناء السلام. ونتيجة لهذا العمل، عملت الوكالات التي توجد مقارها في روما على مصفوفة عمل مشتركة مع أهداف ونواتج ونتائج محددة لهذا التعاون. وخلال الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي عرضت الوكالات الثلاث النتائج والفرص والتحديات الرئيسية التي يطرحها عملها المشترك الهادف إلى الامتثال لولاياتها المؤسسية ومواءمتها مع أولويات الحكومة الكولومبية.

5- ولقد ساهمت عدة عوامل بالفعل في النجاح المبكر للشراكة خاصة القيادة والتعديلات داخل إطار تعاون الأمم المتحدة. وأيضًا، دعمت عملية صياغة إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة تنقيح وتعديل

الخطط القطرية لجميع وكالات الأمم المتحدة في كولومبيا. وبالإضافة إلى ذلك، خلقت الحكومة الوطنية والمحلية فرصًا لوضع عمل الوكالات الثلاث ضمن مجالات صياغة السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية. وفي هذا الصدد، بغية الاحتفال بيوم الأغذية العالمي لعام 2019 في كولومبيا، ستستضيف الوكالات الثلاث حدثًا ليوم كامل مع ممثلي الحكومة الكولومبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لتعزيز مشاركتهم في السياسات والشراكة مع واضعي السياسات والقطاع الخاص بغية ضمان سياسات ومشاريع تراعي التغذية.

6- وحدثت العديد من التحديات بما في ذلك على السياق القطري الحالي مع تزايد الأزمات بشأن تدفقات الهجرة، والصراع المسلح مع الجهات الفاعلة غير القانونية الجديدة، وتنفيذ اتفاق السلام والمجتمعات المتأثرة بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ولذلك، تدرك الوكالات الثلاث أنّ تكاملها وتعاونها ضروريان للتغلب على الحواجز المؤسسية والتحديات الأخيرة للتنمية الريفية وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع".

7- وكان الدرس الرئيسي المستفاد حتى الآن هو إعداد خطة العمل المشتركة بين الوكالات الثلاث وقد سمح بإجراء تقييم سريع لقدرات كل وكالة.

كينيا

8- يظل تعاون الوكالات الثلاث استراتيجيًا لمواجهة تحديات كينيا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي. وخلال العام الماضي، ساهمت المشاورات المشتركة بين الوكالات في إثراء تقييم البرامج القطرية وساعدت في تصميم البرامج والأطر القطرية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وتماشيا مع الأولويات الوطنية للحكومة المنصوص عليها في برنامج الركائز الأربع الرئيسية، واستراتيجية تحويل القطاع الزراعي ونموه والخطة المتوسطة الأجل الثالثة، تقدم البرامج القطرية للوكالات الثلاث مجموعة من الفرص لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018–2022) وأهداف التنمية المستدامة.

9- وتشمل مجالات التدخل ذات الأولوية المشتركة دعم الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في كينيا (ASAL) بشأن التحول الريفي المستدام، وسلاسل القيمة الشاملة، وسبل العيش القادرة على الصمود، وتحسين كفاءة النظم الغذائية، والزراعة المراعية للتغذية، وتعزيز القدرات المؤسسية العامة على جميع المستويات. كما تستثمر الوكالات الثلاث في تبادل المعرفة المشترك بين الوكالات وتوليد الأدلة لأن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة جزء من المجموعة المرجعية لرصد وتقييم قدرة برنامج الأغذية العالمي على الصمود ونتائج النظم الغذائية في كينيا.

10- كما أُوجدت نافذة التعاون هذه فرصًا جديدة للشراكات، حيث تعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على تشجيع التكامل الاقتصادي للاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة في كالوبي (KISEDP). ويشمل التعاون وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وهذا يتماشى مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR) وإطار الاستجابة الشاملة للاجئين (CRRF).

11- ويساهم العمل المشترك بين الوكالات أيضًا في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، خاصة على المستوى البرامجي، من خلال "برنامج تحسين الحبوب في كينيا – سبل كسب العيش الزراعية المقاومة لتغير المناخ" (KCEP-CRAL). وصُمم برنامج تحسين الحبوب في كينيا – سبل كسب العيش الزراعية المقاومة للمناخ لتحسين الأمن الغذائي والدخل لـ 000 185 من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق ذات الإمكانات العالية والمتوسطة وفي المناطق القاحلة وشبه القاحلة (ASALs) في البلد من خلال زيادة إنتاجية وربحية الحبوب والبقول.

12- ويستفيد برنامج تحسين الحبوب في كينيا – سبل كسب العيش الزراعية المقاومة لتغير المناخ من المزايا النسبية للوكالات في دعم حكومات كينيا المفوضة. فهو يجمع بين الدعم الفني الذي تقدمه المنظمة لتحسين الإنتاجية والربحية المستدامة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الزراعة المحافظة على الموارد، مع دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لانتقال أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الزراعة المرنة القائمة على السوق. ويشتمل البرنامج على نظام قسيمة إلكترونية مبتكر لتسهيل الحصول على المدخلات. ويوفر البرنامج نافذة لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين استفادوا من برامج المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي والمستعدون للانخراط في المزيد من الزراعة الموجهة نحو السوق، وبالتالي اقتراح طريق تدريجي نحو الاعتماد على الذات.

13- وعمومًا، وصل برنامج تحسين الحبوب في كينيا – سبل كسب العيش الزراعية المقاومة لتغير المناخ إلى ما مجموعه 306 106 مزارعين (795 46 من الإناث البالغات، و055 37 من الذكور البالغين، و366 1 من الشابات و790 8 من الشباب). وبين عامي 2016 و2019، تقدم أكثر من 000 6 مزارع (933 من الذكور البالغين و246 4 من الإناث البالغات و67 من الشباب و822 من الشابات) ممن شاركوا في برنامج سبل العيش السابق لبرنامج الأغذية العالمي بطلب للحصول على برنامج تحسين الحبوب في كينيا – سبل كسب العيش الزراعية المقاومة لتغير المناخ من خلال حزمة القسائم الإلكترونية. ومن بين هؤلاء، تمكن 253 1 من المستفيدين من برنامج الأغذية العالمي (16.4 في المائة من الذكور البالغين، و71.7 في المائة من الإناث البالغات، و11.4 في المائة من الشابات و0.5 في المائة من الشباب) من تعبئة مساهمة الـ 10 في المائة اللازمة والوصول إلى مدخلات القسائم الإلكترونية. وتواصل الوكالات بذل الجهود لتنسيق عملياتها على نحو أفضل. وسيقدم تقييم مستمر توصيات لزيادة معدلات التحاق الخريجين المستفيدين السابقين المدعومين من برنامج الأغذية العالمي في البرنامج.

14- وتؤدي الوكالات التي توجد مقارها في روما حاليًا دورًا رياديًا لإنشاء قاعدة بيانات قوية لمختلف البرامج والتدخلات لتعزيز أوجه التآزر وتجنب ازدواجية الجهود بين الأنشطة التي تدعمها الوكالات. ومن المتوقع أن يقدم المشروع التجريبي نموذجًا لقاعدة بيانات موحدة كي تنظر فيها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. ويهدف الوصول إلى البيانات الموحدة في الوقت الحقيقي إلى زيادة قدرة الحكومة على رصد التأثير الإنمائي في قطاع الزراعة بما يتماشى مع برنامج الركائز الأربع الرئيسية وبرنامج التحول الزراعي في البلد بما في ذلك القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

15- وتساهم الجهود التي تم بذلها خلال العام الماضي في استخدام الوقت والموارد بكفاءة، حيث تسعى الوكالات التي توجد مقارها في روما إلى إيصال رسالة مشتركة إلى النظراء الحكوميين. ورغم النتائج المشجعة لتعاون الوكالات التي توجد مقارها في روما مع كينيا، لا تزال هناك تحديات على المستوى التشغيلي، مع وجود جغرافي محدود للوكالات فضلًا عن عدم كفاية القدرات الداخلية لضمان التخطيط لبرنامج مشترك وتنفيذه. وعلى المدى الطويل، يتطلب وجود منصة أقوى للتعاون داخل البلد استثمارات في إطار عمل استراتيجي قطري مشترك بين الوكالات التي توجد مقارها في روما. وفي غضون ذلك، يمكن استكشاف المزيد من أوجه التآزر خلال الاستعراضات السنوية واستعراضات منتصف المدة للأطر القطرية الخاصة بكل وكالة.

جمهورية قرغيزستان

16- يتواصل تعزيز تعاون الوكالات الثلاث في جمهورية قيرغيزستان من خلال تنفيذ البرامج المشتركة وبناء أوجه التآزر والتكامل وجمع التمويل المشترك والاتصالات والشراكات.

17- وفي أعقاب المعتكف المشترك الثاني بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في عام 2018، وضعت خطة عمل مشتركة محدثة لعام 2019 بما يتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار البرمجة القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة والخطة الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي. وتغطي خطة العمل الأنشطة المشتركة في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث والاتصالات.

18- وتشارك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في رئاسة اجتماعات الفريق العامل في إطار مجلس تنسيق شركاء التنمية (DPCC) للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية. وعلاوة على ذلك، تشارك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة الفريق العامل المعني بالبيئة وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. ويتولى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة قيادة مجموعة الأمن الغذائي ضمن وحدة تنسيق مخاطر الكوارث والتنسيق بين القطاعات لضمان الأمن الغذائي في حالات الطوارئ.

19- وقامت منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، بالتشاور مع الشركاء في التنمية، بصياغة مجموعة من التوصيات لتطوير "سياسة الأمن الغذائي والتغذية" من أجل تنسيق التعاون الفعال بين الدولة والشركاء الدوليين، مع مراعاة أولويات حكومة جمهورية قيرغيزستان والالتزامات بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي الدعم الفني لبرنامج الأمن الغذائي والتغذية (2018–2023). وفي يونيو/حزيران 2019، أقرت الحكومة برنامج الأمن الغذائي والتغذية وتم توقيع المرسوم من قبل رئيس الوزراء.

20- وأدى التعاون المشترك في إطار الإدارة المستدامة للغابات والأراضي إلى اعتماد مفهوم التنمية الحرجية لجمهورية قيرغيزستان في مايو/أيار 2019 وحتى عام 2040. وتقوم كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي بالتنفيذ المشترك للنتيجة 1 من "صندوق بناء السلام" "تقوم المجتمعات باستعادة الروابط والثقة عبر الحدود من خلال معالجة الاحتياجات / التحديات المترابطة المرتبطة بالبنية التحتية المجتمعية والموارد الطبيعية، وكذلك

من خلال إنشاء منصات لبناء الثقة والتعاون بين مختلف المجموعات المجتمعية." و"بالتعاون مع الحكومة، وافقت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على خطة العمل المشتركة، وتقدم منظمة الأغذية والزراعة مدخلات تقنية لإنشاء مواقع العرض التجريبي بشأن الري بالتنقيط، وتوزيع المياه وقياسها، وأدوات قياس المياه عن بعد. ويقدم برنامج الأغذية العالمي التدريب العملي على مواقع العرض التجريبي لمنظمة الأغذية والزراعة لصالح المستفيدين منه.

21- وتصدت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي بنجاح للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها المرأة الريفية، استنادا إلى مزايا وخبرات هذه الوكالات التي تكمل تدخلات بعضها البعض في إطار البرنامج المشترك "تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية " (JP RWEE). ويوفر البرنامج المشترك منصة للوكالات الأربع للجمع بين الموارد من أجل تحقيق هدف مشترك من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

22- وفي إطار البرنامج المشترك لتسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، يتم دعم ما مجموعه 156 8 مستفيدًا (منهم 150 7 امرأة و006 1 رجال) و738 27 من أفراد الأسر في 5 مقاطعات (أوش وجلال آباد وباتكن ونارين وشوي) بفضل المساهمة السخية لحكومتي النرويج والسويد. واستفاد المشاركون في المشروع من تدخلات برنامج الأغذية العالمي المبتكرة للمساعدة الغذائية، مثل طريقة "الغذاء مقابل التدريب" التي شملت أنشطة التدريب مثل تخطيط الأعمال، والتثقيف بشأن الأمور المالية، وتطوير سلسلة القيمة، وتنظيم المشاريع والتوعية التغذوية. كما يدعم برنامج الأغذية العالمي مجموعات مختارة من خلال تجهيزها بمعدات صغيرة لتوليد الدخل ومعالجة الفوائض الزراعية من أجل تقليل خسائر الحصاد. تزود منظمة الأغذية والزراعة المستفيدين بالمعرفة والمهارات في التقنيات الزراعية الحديثة المتقدمة والمدخلات الزراعية (البذور والمعدات). وحظي المستفيدون أيضًا بدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز القيادة النسائية والمشاركة السياسية وكذلك منهجيات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مستوى الأسرة المعيشية (HHMs) مثل نظام تعلُّم العمل بشأن القضايا الجنسانية (GALS) وتعلم الأعمال التجارية من أجل الابتكار (BALI)، والتي تشجع على التغيير على مستوى الأسرة من خلال إعادة النظر في الأعراف والمواقف والسلوكيات الاجتماعية الضارة وتحسين العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة. وسلط تقييم حديث الضوء على مساهمة البرنامج المشترك في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والعديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 1: القضاء على الفقر؛ والهدف 2: القضاء على الجوع؛ والهدف 5: المساواة بين الجنسين؛ والهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ والهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

23- وتواصل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي تنفيذ مشروع "التعاون عبر الحدود من أجل السلام والتنمية المستدامة" الممول من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وهذا هو المشروع الوحيد الذي يعزز جهود خمس وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة على كل جانب من الحدود، حيث تستخدم كل وكالة ميزتها النسبية في تحقيق نتائج للسلام والتنمية المستدامة في المجتمعات عبر الحدود.

24- وتعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في إطار برنامج الوجبات المدرسية لتقديم مشورة متخصصة للحكومة، بما في ذلك وزارة التعليم والعلوم ووزارة الزراعة وصناعة الأغذية وتحسينها، من أجل مراجعة وتيسير

قواعد ولوائح البرنامج. ويشمل ذلك استخدام الأغذية المنتجة محليًا لتحسين تغذية المدارس والاستفادة من الأراضي المدرسية للزراعة من أجل إفادة المدارس.

25- وفي مايو/أيار 2019، قدمت منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي الخبرة والدعم الفنيين لوزارة الزراعة وصناعة الأغذية وتحسينها وعقدت المنتدى الوطني للأمن الغذائي والتغذية الذي تضمن الجولة الأخيرة من المشاورات العامة بشأن البرنامج الوطني للأمن الغذائي والتغذية (2018–2023).

26- وتقوم منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي بدعم الحكومة من أجل صياغة وإنشاء نظام فعال للرصد والتقييم لبرنامج الأمن الغذائي والتغذية، بانتظار موافقة الحكومة. وسيحدد نظام الرصد والتقييم خطة الرصد والتقييم والأدوات والأساليب، بالإضافة إلى ضمان الروابط بين كيفية تقدم الأنشطة مع مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

لاو

27- في عام 2016، وقعت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجالات مثل التغذية والزراعة المراعية للتغذية والحد من مخاطر الكوارث وتطوير البنية التحتية المجتمعية. كما شاركت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في رئاسة مجموعة الأمن الغذائي والتغذية وعملت بشكل وثيق في مجال التصدي للفيضانات في 2019/2018. وكجزء من هذا العمل، تتعاون منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على تصميم وتنفيذ استراتيجيات الاستجابة للمجموعة، وعلى تطوير أدوات مثل تقييم احتياجات ما بعد الكوارث (PDNA)، مع التزام وتعاون كبيرين من مختلف الوزارات والوكالات والإدارات.

28- ويعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي معًا على برنامج الزراعة من أجل التغذية / الدعم الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية (AFN / SSFSN) الممول من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي (GAFSP) والذي يساعد برنامج الأغذية العالمي بموجبه على صياغة خطط تنمية القرى، ويوفر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة والغابات تمويل الخطط التي أقرتها حكومة المقاطعة. ولدى منظمة الأغذية والزراعة مشروع جار مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية – UTF / LAO / 020 / LAO – المساعدة الفنية للدعم الاستراتيجي لمشروع الأمن الغذائي والتغذية.

29- وقام المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والمدير الإقليمي الفرعي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بزيارة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في مايو/أيار 2019. والتقى ممثلو الوكالات خلال زيارتهم برئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكذلك وزيري الخارجية والزراعة. كما زاروا المنطقة الشمالية من البلاد حيث يستفيد من برنامج الزراعة من أجل التغذية (AFN) حوالي 21 000 أسرة في 400 قرية في أربع مقاطعات شمالية بالإضافة إلى برنامج مدرسي يقدم وجبات صحية للأطفال ويشجع الإنتاج الغذائي

المحلي. ويعدّ برنامج الزراعة من أجل التغذية برنامجًا رئيسيًا لأنه يدعم كلًا من استراتيجية الحكومة الوطنية للتغذية حتى عام 2025 وخطة العمل 2016–2020 بهدف المساهمة في الحد من الفقر المدقع وسوء التغذية في المجتمعات الأكثر فقرًا.

30- وقام رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بزيارة متابعة في يوليو/تموز 2019 إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد رافقه مدراء قطريون من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمنسق المقيم للأمم المتحدة لمراقبة التقدم المحرز في برنامج الزراعة من أجل التغذية ومناقشة التحديات الرئيسية والسياسات المرتبطة بصلة التكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي مع رئيس الوزراء والمسؤولين الحكوميين. كما أجرى مشاورات مع الوكالات التي توجد مقارها في روما والشركاء الآخرين في التنمية بشأن البرمجة المشتركة للتغذية وتغير المناخ.

31- وفي إطار برنامج لاو للجنوب من أجل الأمن الغذائي والتغذية وروابط السوق (FNML)، أقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي شراكة لبناء قدرة المجتمع على الصمود من خلال إنشاء أصول إنتاجية وتنمية سبل العيش المستدامة. ووافقت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على دعم المساعدة التقنية للمشروع الذي تم تمويله مؤخرًا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن الشراكة في الري وتسويق زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (PICSA). وستعزز المساعدة التقنية الابتكارات للتكيف مع المناخ في الزراعة في المرتفعات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

32- وأخيرًا، كجزء من الخطة الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة لإدارة الكوارث 2016–2020، تعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واليونيسف ومنظومة الأمم المتحدة في مجال الحد من أخطار الكوارث وبرنامج الأغذية العالمي على تعزيز قدرة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية الواعية بالمخاطر والمستجيبة للصدمات من أجل تعزيز القدرة على الصمود. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تصميم وتنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية الواعية بالمخاطر والمستجيبة للصدمات للحد من مواطن الضعف لدى السكان المعرضين للخطر، وتعزيز قدرتهم على الاستجابة للصدمات والتعافي منها، وبالتالي تعزيز قدرة الأسر المعيشية على الصمود لتخفيف آثار الصدمات وتحسين التأهب لأزمات أخرى. وقد أجريت دراسة حالة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونشر التقرير في مايو/أيار 2019.

33- وإنّ المشاريع التي تتعاون في إطارها الوكالات الثلاث تتناسب مع الشراكات التي تعزز قوة كل وكالة. وعلى سبيل المثال، عند العمل مع مكتب إحصاءات لاو بشأن مسح مصروفات واستهلاك لاو، دعم برنامج الأغذية العالمي إدراج نماذج لدرجة استهلاك الأغذية، بينما ركزت منظمة الأغذية والزراعة على مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. وخلال التصدي للفيضانات في 2019/2018، تلقى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة تمويلًا من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، حيث قدم برنامج الأغذية العالمي مبالغ نقدية غير مشروطة وقدمت منظمة الأغذية والزراعة قسائم للمدخلات الزراعية. وفي إطار مشروع الزراعة من أجل التغذية، يركز برنامج الأغذية العالمي على التخطيط المراعي للتغذية، بينما يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع وزارة الزراعة والغابات على تمويل المشاريع.

34- وتنطوي الاختلافات في كيفية تعاون الوكالات التي توجد مقارها في روما مع الحكومة على تحديات. ويعتمد كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة على المشاريع، وبالتالي فإن مذكرات التفاهم الخاصة بهما جامدة نسبيًا مع نظير حكومي واحد وأقل مرونة من حيث التغييرات التشغيلية. ولم يعد للصندوق وجود قطري (هناك استشاري وطني واحد داخل البلاد). وهذا يمثل تحديًا من حيث الحاجة إلى الاعتماد على موظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المقيمين في الخارج.

لبنان

35- في لبنان، تعمل الوكالات التي توجد مقارها في روما حاليًا على مزيد من التعاون الهيكلي لضمان التآزر واستكمال خبرات الوكالات المعنية والبدء في برمجة مشتركة في مجالات القدرة على الصمود وسبل المعيشة الزراعية لدعم الأمن الغذائي للاجئين والأسر اللبنانية الضعيفة.

36- وستقوم الوكالات الثلاث بتنفيذ البرنامج المشترك الذي جرت الموافقة عليه مؤخرا بشأن صندوق "مدد" الممول من الاتحاد الأوروبي والصندوق الاستئماني للبنان والأردن، خلال العامين المقبلين. وسيدعم البرنامج اللاجئين والمجتمعات المضيفة في تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين دخل المزارعين وخلق فرص العمل وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية. وستستهدف الوكالات الثلاث نفس المواقع الجغرافية وستعمل على إعداد قائمة مشتركة من المستفيدين كأساس للتدخلات التكميلية، بناءً على معايير الضعف والاستهداف المتفق عليها عمومًا. ويمكن أن يكون هذا التعاون الرسمي الأول المشترك بين الوكالات الثلاث أساس التعاون في المستقبل وتعبئة الموارد لتوسيع نطاق الأنشطة الناجحة معًا.

37- وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشكل وثيق على أساس مخصص في العديد من المجالات التقنية كجزء من برنامج سبل العيش. وبالنسبة إلى الغابات، كان برنامج الأغذية العالمي ينسق مع منظمة الأغذية والزراعة لدعم وزارة الزراعة في تحقيق هدف 40 مليون شجرة بحلول عام 2025. وفي الفترة 2019–2020، ستعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشكل مشترك على تنفيذ مشروع "التكييف الذكي للمناظر الطبيعية الحرجية في المناطق الجبلية" (SALMA) الذي يموله مرفق البيئة العالمية من خلال اتفاق يتم وضعه حاليًا. وكجزء من مشروع التكييف الذكي للمناظر الطبيعية الحرجية في المناطق الجبلية، سيقدم البرنامج الشتلات والتحويلات النقدية للمشاركين، بينما ستدعم منظمة الأغذية والزراعة تحديد الموقع وتقديم الدعم التقني في مجال الزرع ومراقبة الشركاء المتعاونين. وفي ما يتعلق بتصميم شبكات الري وتنفيذها، يعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع وحدة التنسيق داخل وزارة الزراعة، التي أنشأها مشروع تعزيز القدرات التكيفية للمجتمعات الريفية في لبنان (AgriCal) (الزراعة الذكية مناخيا: تعزيز القدرات التكيفية للمجتمعات الريفية في لبنان) الذي يموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

38- وشاركت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أيضًا في العديد من المبادرات المشتركة لتعبئة الموارد، مثل برنامج تنمية القطاعات الإنتاجية، وهو برنامج مشترك وضعه برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف. والهدف العام لبرنامج تنمية القطاعات الإنتاجية هو دعم الفرص الاقتصادية وخلق فرص للعمل في

قطاعي التصنيع (الأغذية الزراعية) والزراعة مع التركيز بشكل خاص على تشغيل الشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق المحرومة. وتتطلع الوكالات بشكل مشترك لجذب اهتمام المانحين لتمويل هذا البرنامج المتعدد السنوات. واستنادًا إلى هذه الاستراتيجية، قُدمت مذكرة مفاهيمية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واليونيدو ومنظمة العمل الدولية إلى الصندوق الاستئماني للأمن البشري.

39- ويساهم تعاون الوكالات التي توجد في مقارها في روما في استراتيجية وزارة الزراعة للفترة 2015 – 2019؛ وبرنامج القدرة على الصمود والاستجابة (3RPs)؛ والخطة الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي، والإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة؛ والإطار الاستراتيجي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2016–2025) والاستراتيجيات والسياسات الوطنية للحماية الاجتماعية. وتساهم الشراكة في إطار صندوق "مدد" الممول من الاتحاد الأوروبي / الصندوق الاستئماني في المقام الأول في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، "القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة" والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، وكذلك الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

40- وتتمتع كل وكالة من الوكالات بولاية محددة وطرق تشغيلية حددت من خلالها نقاط القوة الخاصة بها، بما في ذلك بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية على مستويات متعددة. وهذه الاختلافات في الولايات والطرق عندما تُجمع معًا، تتيح فرصًا كبيرة لتعزيز قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات والمجموعات السكانية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على الصمود، بما في ذلك العمل على النظم التي يعتمد عليها الأمن الغذائي. وينتج عن ذلك فوائد، حيث تعمل نُهج الوكالات على تعزيز أعمال بناء القدرة على الصمود من خلال تنوع الولايات والأدوات وبناء الشراكة.

41- وتستلزم الشراكة بين عدة منظمات في إطار مشروع واحد أن تكون لها نفس الديناميكية أو العلاقة مع المجموعات الأخرى، مثل الحكومة أو المؤسسات المحلية. ولذلك، عيّنت كل وكالة جهة تنسيق واحدة لمتابعة هذه المبادرات والتأكد من التعامل والتواصل مع الأطراف الثالثة بشكل مشترك.

42- ويعدّ تنسيق نهج إعداد التقارير بين العديد من المنظمات أمرًا صعبًا نسبيًا حيث أن كل منظمة لديها هيكلها الخاص ونظام الإبلاغ الخاص بها وكذلك المبادئ التوجيهية والمتطلبات الصارمة من مقرها الرئيسي. ولذلك، تم الاتفاق على تفويض وكالة واحدة – منظمة الأغذية والزراعة – للأخذ بزمام المبادرة في إعداد التقارير حول المشروع المرتقب لصندوق "مدد" الممول من الاتحاد الأوروبي / الصندوق الاستئماني.

43- والقدرة على التنفيذ ليست هي نفسها لدى مختلف المنظمات. ولذلك، يجب وضع خطة عمل راسخة وعقد اجتماعات تنسيق منتظمة. وفي لبنان، سوف يتم استخدام ترتيبات التنفيذ المتعلقة بجزء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

في التمويل المشترك لمشروع الإجراءات المنسقة للإنتاج والمعالجة المحسنة للماشية (HALEPP)، وتم توقيع اتفاق قرض لهذا المشروع في يوليو/تموز 2019 مع الحكومة اللبنانية.

44- وتطرح طبيعة المشاريع أيضا بعض التحديات. وسواء كان المشروع يستهدف البنية التحتية الزراعية أو إعادة التحريج، تؤثر التغيرات الموسمية بشدة على عملية التنفيذ وتضيف تحديات على المشروع. وتعالج خطة العمل المشتركة ومصفوفة المخاطر هذه التحديات.